مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٤٢

الخميس ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد ماتجيلا	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سوميرات
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بويسويريفا
	بولندا	السيد ليفيتسكي
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة موريسونغونسواليس
	الصين	السيد جانغ جون
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمَي الإحاطتين التاليين اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مارك لوكوك وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد مارتن غريفيث المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛

وينضم السيد غريفيث إلى الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من الرياض.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): كما سمعني أعضاء المجلس أقول مرات عديدة من قبل، فإن اليمن يشكل أسوأ أزمة إنسانية في العالم وتضطلع فيه المنظمة بأكبر عملية إغاثة. وتعمل أكثر من ٢٥٠ وكالة إنسانية – معظمها يمنية – على تنفيذ خطة الاستجابة التي وضعتها الأمم المتحدة. ونخدم معًا أكثر من ١٢ مليون شخص في جميع أنحاء البلد كل شهر. ولكن في الوقت الذي توسع فيه نطاق عملية المساعدات، ازداد تفاقم أسباب الأزمة. وفي الواقع، كثيرا ما يسود الشعور في اليمن بأن المشكلة تتعاظم وتزداد تعقيدا كلما حققنا المزيد.

وما فتئنا ندعو منذ أكثر من عام إلى إحراز التقدم بشأن خمس أولويات رئيسية هي: أولاً حماية المدنيين؛ ثانياً وصول المساعدات الإنسانية؛ ثالثا تمويل عملية المساعدات؛ رابعا دعم الاقتصاد؛ خامسا التوصل إلى حل سياسي. وأود أن أبلغ المجلس بآخر المستجدات فيما يخص هذه القضايا.

إسمحوا لي أن أبدأ بمسألة حماية المدنيين. لقد شهد شهر أيلول/سبتمبر أكبر عدد من الضحايا المدنيين حتى الآن هذا العام، حيث قُتل ٣٨٨ شخصًا أو أصيبوا بسبب النزاع الدائر في جميع أنحاء البلد، بمتوسط ١٣ شخصا كل يوم. وهناك العديد من الأمثلة البشعة. ففي الأسبوع الماضي قُتل أربعة أطفال في الحديدة عندما انفجرت بالقرب منهم ذخائر خلفتها عمليات القصف السابقة، وكان الأربعة جميعا من نفس الأسرة. وفي ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر، قتلت غارات جوية ٢٢ مدنياً في مسجد في عمران ومنزل عائلي في الضالع. وفي صعدة الأسبوع الماضي ألحقت الغارات الجوية أضرارًا بنظام مياه تدعمه الأمم المتحدة ويخدم ٠٠٠ ١٢ شخص. وكانت هذه هي المرة الرابعة التي يتعرض فيها هذا المرفق للقصف منذ عام ٢٠١٦.

وكما سيخبر السيد غريفيث المجلس خلال إحاطته، انخفضت مستويات العنف قليلاً في شهر تشرين الأول/أكتوبر، لكن مع وجود أكثر من ٣٠ خطًا أماميًا نشطًا لا يمكننا إلا أن نأمل في استمرار الخطوات الأخيرة نحو وقف التصعيد، التي سيطلع مارتن المجلس عليها. وأواصل الدعوة لوقف إطلاق النار على مستوى البلد. وبالتوازي مع تلك الجهود، يجب على جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

والمسألة الثانية هي وصول المساعدات الإنسانية التي لا تزال تشكل تحديا كبيرا لا سيما في الشمال. ولا يزال يتعين على الوكالات هناك تجاوز أكثر من ١٠٠ قيد من القيود المختلفة التي تفرضها سلطات أنصار الله بالإضافة إلى المضايقات المتكررة

ومحاولات التدخل. وفي شهر أيلول/سبتمبر طردت سلطات أنصار الله بالفعل موظفي الأمم المتحدة أو رفضت دخول عدد منهم، بمن فيهم مسؤول كبير. وتظل القيود المفروضة على الحركة أيضا شديدة. فعلى سبيل المثال منعت السلطات المحلية مؤخرًا إجراء تقييمات للحالة الإنسانية في حجة والحديدة، حيث أخبرتنا السلطات نفسها بأن الفيضانات أضرت بأكثر من ١٢ ٠٠٠ عائلة. ونحن نتعاون مع سلطات أنصار الله وقد أكدنا أننا سنتخذ إجراءات لتحسين بيئة التشغيل وفقًا للمبادئ الإنسانية. وقد شهدنا إحراز بعض التقدم حيث أُذن مؤخرا ببدء العشرات من المشاريع التي كانت ممنوعة، ولكن الكثير من المشاريع لا تزال معلقة.

وعلى صعيد آخر، نأمل أن تمهد المناقشات التي جرت مؤخرا مع سلطات أنصار الله الطريق أخيراً لإجراء تقييم تقوده الأمم المتحدة لناقلة النفط صافر (FSO SAFER) التالفة. ويشكل هذا التقييم الخطوة الأولى لمنع حدوث كارثة بيئية وإنسانية كبيرة محتملة في البحر الأحمر. ولا تزال الأمم المتحدة حريصة على تقديم المساعدة فيما يخص ناقلة النفط صافر. والأمر متروك بالكامل لأنصار الله للسماح لنا بالقيام بذلك. وبالطبع فقد مررنا بهذه التجربة من قبل.

وفي الجنوب تشجعتنا التقارير التي تفيد بأن المحادثات بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي تحرز تقدما. وسيقدم السيد غريفيث المزيد من التفاصيل بشأن هذه التقارير. إن تجدد القتال في الجنوب من شأنه أن يعرض المدنيين للأذى ويؤثر على العمليات الإنسانية. وخلال الشهر الماضي أوقفت عدة منظمات إنسانية أنشطتها في أجزاء من أبين وشبوة نتيجة الاشتباكات الدائرة هناك. وقد استُؤنف معظم هذه البرامج الآن لكنها لا تزال تواجه صعوبات بالقرب من الخطوط الأمامية.

وأحرزت الحكومة تقدماً ملموساً فيما يخص الأعمال المتراكمة للمشاريع الإنسانية المعلقة، حيث تمت الموافقة على الشروع في العديد منها. لكن العديد من المشاريع الأخرى لا تزال تنتظر موافقة الحكومة، مما يؤخر تقديم المساعدة للأشخاص الذين يحتاجونها.

وتتعلق النقطة الثالثة بتمويل عملية المساعدات. فقد كافحت الوكالات طوال معظم العام لجمع ما يكفي من المال. وأدت فجوات التمويل خلال الأشهر القليلة الماضية إلى توقف بعض البرامج الرئيسية. ولذلك أرحب بالإسهامات السخية التي تلقيناها في الأسابيع القليلة الماضية. فقد قدمت المملكة العربية السعودية خلال الأسبوع الذي عُقد فيه الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة الشهر الماضي ٥٠٠ مليون دولار للأمم المتحدة لتمويل خطة الاستجابة، ليصل مجموع مساهماتها في خطة هذا العام إلى ٧٠٨ ملايين دولار. وفي وقت سابق من شهر أيلول/سبتمبر، خصصت دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠ مليون دولار لمكتبي ولبرنامج الأغذية العالمي ليصل مجموع ما قدمته إلى ٣٨٠ مليون دولار.

وتبرع مانحون آخرون أيضا. إذ قدمت الكويت للتو ٨٨ مليون دولار. وقدمت الولايات المتحدة وألمانيا والمفوضية الأوروبية وغيرها خلال الشهرين الماضيين أموالًا إضافية كبيرة بالإضافة إلى مساهماتها السابقة. وبعد تلقي مئات الملايين من الدولارات من التمويلات الجديدة على مدار الأسابيع الستة الماضية، ارتفعت نسبة تمويل خطة الاستجابة من ٤٥ في المائة في أوائل شهر أيلول/سبتمبر إلى ٦٥ في المائة اليوم. واستأنفت وكالات الأمم المتحدة عمل العديد من البرامج التي كانت قد عُلقت، بما في ذلك دعم مرافق الرعاية الصحية ومراكز علاج سوء التغذية وحملات التحصين، على الرغم من أنه لا تزال هناك ثغرات كبيرة. ويُنتظر عودة برامج أخرى إلى العمل قريبا.

والنقطة الرابعة هي الاقتصاد. ففي العام الماضي، دفع الانهيار الاقتصادي اليمن إلى حافة مجاعة واسعة النطاق. وبالتالي، ينبغي لنا جميعا أن نشعر بالقلق من أن المؤشرات تشير

مرة أخرى في ذلك الاتجاه. فأسعار صرف الريال مقابل الدولار تتأرجح ما بين ٥٨٠ و ٥٩٥ ريالا للدولار الواحد. ويمثل ذلك أكثر من ضعف سعر الصرف عندما تصاعدت حدة النزاع قبل خمس سنوات. ولأن اليمن يستورد كل شيء تقريبا، زادت أيضا أسعار المواد الاستهلاكية بأكثر من الضعف مما جعل السلع الأساسية في غير متناول الملايين من الناس. ولذلك، لا يستطيع سوى قلة من الناس شراء الغذاء على الرغم من توفره في الأسواق.

وبطبيعة الحال، فإن مستوى ٥٨٠ ريالا مقابل الدولار الواحد يشكل تحسنا مقارنة بسعر الصرف الذي سجل ٦٠٠ ريال للدولار الواحد والذي شهدناه على مدى الأسابيع الستة الماضية. وأود أن أشيد بحكومة اليمن على ما تبذله من جهود من أجل تثبيت سعر الصرف ودفع المزيد من مرتبات موظفي الخدمة المدنية وتعزيز الاقتصاد. ولكن هذه الجهود لا يمكن في نهاية المطاف أن تتفادى عقبة أساسية تتمثل في الافتقار إلى العملات الأجنبية. وإنني أدعو شركاء اليمن إلى ضخ كميات من النقد الأجنبي بشكل منتظم عند مستوى يُبقي على سعر الصرف مستقرا ويساعد على إعادة أسعار الأغذية وغيرها من السلع الأساسية إلى مستويات متيسرة الثمن بقدر أكبر.

وأود كذلك أن أكرر قلقي إزاء الآثار الإنسانية للضوابط الحكومية الأخيرة على واردات الوقود التجارية، والتي أسهمت في حدوث نقص حاد في الوقود في العديد من المناطق. فالوقود ضروري لنقل المواد الغذائية إلى الأسواق ولضخ مياه الشرب ولمد شبكات الصرف الصحي بالطاقة. فقرابة ثلاثة أرباع المستشفيات تعتمد على الوقود لتوفير الرعاية وتحتاج منظمات المعونة إلى الوقود في أداء عملها.

وقد عرقلت تلك الضوابط التي فرضتها الحكومة، على مدى الأسابيع القليلة الماضية، واردات الوقود التجارية عبر ميناء الحديدة. غير أننا ندرك أن الحكومة سمحت أمس بتخليص ثماني سفن تحمل ما يعادل إمدادات أكثر من شهر من واردات الوقود في المتوسط. وقد بدأ عدد من تلك السفن بالفعل في الإبحار صوب الحديدة. ووصلت إحداها صباح هذا اليوم. وذلك شيء أرحب به.

ومن المهم أن نفهم الدور المحوري للوقود في تحديد الاحتياجات الإنسانية في اليمن وقدرتنا على الوفاء بها. فعندما حدث نقص شديد في العديد من المناطق في الأسابيع الأخيرة، تضاعفت أسعار الوقود أو حتى بلغت ثلاثة أضعاف. وسرعان ما دفع ذلك تكلفة الأغذية والمياه الصالحة للشرب، البعيدة بالفعل عن متناول كثير من الناس، إلى مستويات أعلى. ومن دون الوقود، توقفت شبكات مياه البلديات في ثلاث مدن عن العمل تماما وقلصت أخرى خدماتها. وقلصت وحدات مرافق الصرف الصحي عملياتها. وتراكمت كميات كبيرة من النفايات البشرية والحيوانية والتجارية في الشوارع، مما يزيد إلى حد كبير من مخاطر انتشار الكوليرا وغيرها من الأمراض.

كما إن ارتفاع أسعار الوقود يعني أيضا تراجع احتمالات حصول الأسر على المساعدة عند الحاجة، لأن خدمات النقل تصبح ببساطة غير ميسورة التكلفة أو غير متاحة. وفي بعض المناطق، انخفض عدد الناس الذين يلجؤون إلى مرافق الرعاية الصحية خلال الأسابيع القليلة الماضية بنسبة ٥٠ في المائة لأن المرضى لا يستطيعون الوصول إليها. وفي الوقت نفسه، تكافح الأفرقة الصحية المتنقلة من أجل الوصول إلى المرضى في أماكن وجودهم لأن الأفرقة كذلك تفتقر إلى الوقود.

ولذلك، فإنني أرحب مرة أخرى بالخطوة التي ذكرتها للتو، نحو المزيد من المرونة ولكنني أدعو الحكومة أيضا إلى إدارة الواردات التجارية بطريقة تتفادى بشكل مستدام تفاقم الاحتياجات الإنسانية. كما إنني أدعو سلطات حركة أنصار الله إلى تجنب اتخاذ أي خطوات يمكن أن تؤدي إلى تفاقم العجز أو تؤدي إلى رفع الأسعار. ويتعين القيام بكل ما هو ممكن لضمان

أن تستطيع الأسر شراء ما تحتاج إليه للبقاء على قيد الحياة وأن يتسنى استمرار عمل الخدمات الضرورية.

وسيسمح التمويل الذي تلقيناه لخطة الاستجابة للوكالات الإنسانية بمواصلة الحفاظ على حياة الملايين من الناس. وذلك أمر يبعث على التفاؤل، ولكن هناك الكثير الذي ينبغي عمله إذا لم يكن هدفنا مجرد الحد من معاناة الناس، بل القضاء عليها تماما. والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو وقف الحرب. وأنا على يقين من أن السيد مارتن غريفث سيتناول ذلك بعد قليل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن تأخري على هذه الجلسة الهامة وأشكركم، السيد الرئيس، على السماح بذلك وأشكر مارك لوكوك على ملئه الفراغ. أنا في الرياض حاليا. وكنا نأمل في أن تكون لدينا أخبار وقت عقد هذه الجلسة بشأن إبرام اتفاق في الجنوب، وهو الأمر الذي سأتكلم عنه خلال هذه الإحاطة المقتضبة، إذا جاز لي. وأشكركم مرة أخرى، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى المجلس.

لقد أصدرت تحذيرات قاتمة في الأشهر الأخيرة من الأخطار التي تواجه اليمن، بما في ذلك احتمالات زعزعة الاستقرار في الجنوب والمخاطر المخيفة لجر البلد إلى نزاع إقليمي. وربما كنت أبدو في بعض الأوقات وكأنني قد تخليت عن عقيدة الوسيط، وهي إيجاد وتعزيز جميع بوادر الأمل.

واليوم، أود أن أدعي أن هناك بالفعل بوادر أمل للشعب اليمني، حتى في خضم البؤس الذي وصفه مارك لوكوك في وقت سابق بدقته ولباقته المعهودتين، والذي لا بد وأنه يبدو أحيانا بلا نهاية في نظر المعنيين بالأمر. نعم، هنالك بوادر أمل، غير أنها هشة وتحتاج إلى عنايتنا الواجبة واهتمامنا.

وسأسعى، في إحاطتي اليوم، إلى الإشارة إلى بوادر الأمل تلك – في الجنوب، بطبيعة الحال، كما سبق وأن أشرت، ولكنها تتجلى كذلك في تراجع أعمال العنف مؤخرا في الشمال، وهو ما سبق لمارك لوكوك الإشارة إليه. كما أن هذه البوادر تتضح في تنامي روح الكرم داخل الأطراف وفيما بينها، وهي عادة ما تبدو غير متوفرة. وتجلى ذلك، على سبيل المثال، في إطلاق سراح بعض المحتجزين والمسجونين وإيجاد سبل مبتكرة لتمكين سفن النفط التي تمس الحاجة إليها، والتي أشار إليها مارك كذلك عدة مرات، من دخول الحديدة بطريقة مثيرة جدا للإعجاب على مدى الأيام القليلة الماضية. وكما أخبرنا مارك، فإن الحاجة إليها ماسة. وقد تكون تلك إشارات صغيرة في موسم مخيف غير أنها بالنسبة لنا أمر ينبغي تعزيزه.

وفي الجنوب، لا تزال الحالة غير مستقرة. ولكن في ظل الهدوء الهش في عدن، تجدر الإشارة إلى أنه لم يحدث قتال على نطاق واسع في مناطق النزاع على الرغم من قلقنا البالغ في المجلس ابتداء من آب/أغسطس. وأعتقد أن هذا الأمر يمكن أن يُعتبر دليلا على ضبط النفس الذي يبديه الموجودون في الميدان وقادتهم. وكما قلت في البداية، فإن الكثيرين منا، بمن فيهم أنا في الرياض، كانوا يأملون في أن يُعلن عن التوصل إلى اتفاق اليوم. وأفهم أننا لم نصل بعد إلى تلك المرحلة، غير أنه يبدو من المؤكد أن تقدما كبيرا جدا قد أحرز خلال محادثات جدة بقيادة المملكة العربية السعودية.

وثمة إشارات مشجعة، بفضل الجهود الدبلوماسية المضنية للسعوديين، كما قلت، على أن اتفاقا يستهدف تسوية المسائل بين حكومة اليمن بقيادة الرئيس *منصور هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي قد يكون في المتناول. وإنني على يقين من أنه من المهم بالنسبة لأعضاء المجلس كما إنه مهم بالنسبة لي أن

يتم ذلك الأمر بسرعة، إذ أن الحكومة بحاجة إلى العودة بأمان وبسلطة كاملة إلى عدن ويجب أن يُسمح لمؤسسات الدولة بأن تؤدي وظائفها بالكامل مرة أخرى بكل السرعة الممكنة. ولا بد من استعادة القانون والنظام وتقديم الخدمات إلى سكان الجنوب. فالانقطاع في الأنشطة الحكومية، ولا سيما تعطل الخدمات الأساسية، يهدد حياة الناس.

وأود أن أقول إن قيادة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود تكتسي أهمية بالغة في ذلك السياق، ليس في الوساطة التي شهدناها في محادثات جدة فحسب، ولكن كذلك في السياقات الأخرى التي سأشير إليها اليوم في السعي إلى إيجاد فرص جديدة للأطراف للعمل معا بثقة جديدة فيما بينها. وأنا ممتن له على ذلك.

وأرحب بمبادرة حركة أنصار الله تحت قيادة عبد المالك الحوثي، كما فعلت علنا عندما أُعلن عنها في ٢٠ أيلول/سبتمبر، لوقف جميع الهجمات بالطائرات بلا طيار وبالقذائف التسيارية على المملكة العربية السعودية. كما أرحب بما أعقب ذلك الإعلان من انخفاض في أعمال العنف. ومارك، بطبيعة الحال، محق في تذكيرنا بالمستوى المرتفع غير المقبول للإصابات بين المدنيين في أيلول/سبتمبر، وبدرجة النشاط العسكري على تلك الجبهات الذي أشار إليه. وتلك هي الحقيقة المُوضوعية. وصحيح أيضا، كما قال، أن عدد الغارات الجوية قد انخفض بصورة كبيرة في جميع أرجاء اليمن، منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر، بعد ١٠ أيام على اتخاذ تلك المبادرة. ومن الواضح أن ذلك أمر يثلج صدري. غير أنه مكسب شه جدا لم يتحقق إلا في الآونة الأخيرة، ولكنه بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح.

لقد تولى صديقي العزيز وزميلي الفريق أبهيجيت غوها للتو منصبه بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة ورئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار. وليباركه الرب لقيامه بتلك المهام. وأتمنى له النجاح في مساعيه. وقد اجتمعنا عندما جاء إلى المنطقة ونحن على اتصال يومي بشأن المسائل التي تواجهه. وأعرب له عن بالغ امتناني على اغتنام هذه الفرصة تحت قيادة الأمين العام.

فبناء الثقة هو مفتاح التنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة. وأود أن أشدد على أن وجود وعمل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في الحديدة والسبل التي وضعت بها – أحيانا بصورة دقيقة وأحيانا بصورة جذرية – عملياتها على نحو يوائم الاحتياجات في الميدان خطوات رائدة بالفعل بشكل أعتقد أنه أكبر مما يدرك الكثيرون. وفي هذا السياق، فإن الريادة التي أبداها الفريق لوليسغارد وموظفوه والآن الفريق غوها في إيلاء الأولوية لإنشاء مركز للعمليات المشتركة، جنبا إلى جنب مع الطرفين، على النحو المتفق عليه في اجتماع لجنة المركب في البحر الأحمر – الذي وافينا بالفعل المجلس بمعلومات عنه – أدت بالفعل إلى انخفاض ملموس في انتهاكات وقف إطلاق النار. ونحن على ثقة من أن هذه العملية ستستمر.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن إعادة انتشار القوات، التي تكتسي أهمية محورية في اتفاق الحديدة، سيظل التركيز منصبا عليها بصورة رئيسية. وأعتقد أن هذين الجزأين من الاستراتيجية بشأن اتفاق الحديدة تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة وأطرافه في اللجنة سيكفلان إحرازنا لتقدم مطرد نحو تحقيق أهداف اتفاق ستوكهولم، التي تتسم بطابعها الإنساني أساسا وتكتسي أهمية بالغة لنجاح واستدامة البرنامج الإنساني في اليمن. وفي هذا الصدد، خلال هذا الشهر – كما أشرت إلى ذلك في بداية إحاطتي – فإن الأطراف قد أظهرت التزامها القوي بإيجاد بعض أوجه التفاهم بشأن بعض التدابير التي ستخفف من معاناة الشعب اليمني. وأرحب بإطلاق سراح ٢٩٠ من المعتقلين من جانب السلطات في صنعاء. وقد سررنا ونحن نرى الفرحة – التي كنا نريدها ونصبو إليها – على أوجه الكثير من الأسر وهي ترحب بعودة أحبائها. وآمل – وأنا

متأكد من أننا جميعا نأمل – أن تكون تلك الخطوة بداية للمزيد من المبادرات. ونشارك اليوم في محادثات مع الأطراف ستيسر الإفراج عن جميع المعتقلين.

وأود أن أغتنم فرصة هذا البيان لدعوة الأطراف إلى عقد اجتماع معنا ومع شركائنا، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر – التي قام رئيسها، السيد بيتر ماورير، هذا الأسبوع بزيارة إلى الرياض للتركيز على هذه المسألة – لكي نستأنف في أقرب فرصة المناقشات بشأن المزيد من عمليات الإفراج المنصوص عليها والمأذون بها والمطلوبة والمأمولة في اتفاق ستوكهولم.

وأعرب عن بالغ امتناني لمارك على النبأ الذي أبلغنا به – وهذه ليست المرة الأولى التي نشير فيها معا هذه المسألة – عن قرار الرئيس هادي منصور الوقود للسماح لناقلات النفط بالدخول إلى الحديدة. وذلك القرار ليست له عواقب إنسانية فحسب – وهو ما بينه مارك بالفعل – ولكن أيضا عواقب من حيث الثقة. وسيستجيب ذلك القرار الهام للاحتياجات الإنسانية. وهو مثال جيد على مسألة بالغة الأهمية من الناحية الإنسانية يمكنها أيضا، كما قلت، أن تؤدي إلى بناء الثقة الحيوية بين الأطراف لتسوية خلافاتها. وهذا بطبيعة الحال هو ما أركز عليه. لذلك، أشكر السيد هادي منصور على ذلك.

وبينما نتكلم وأنا في طريقي إلى قاعة هذه الإحاطة، وبفضل الدعم المقدم من الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والجهود المنسقة والمفصلة والصعبة والإيجابية في نهاية المطاف من جانب أطراف النزاع، يجير إيصال المساعدات الإنسانية، بينما نتكلم، إلى السكان المحتاجين في مدينة الدريهمي. ولن أبالغ مهما قلت معربا للمجلس عن كامل احترامي للمنسقة المقيمة ليز غراندي، ولبرنامج الأغذية العالمي وقائده السيد ديفيد بيزلي، الذي تشرفنا في كثير من الأحيان بالاستماع إلى بياناته في القاعة والذي يقوم موظفوه على نحو متفان بهذه المهمة الصعبة والضرورية والناجحة في نهاية المطاف. وأشكرهم جميعا على القيام بذلك. وقد يكون ذلك مجرد جزء من المهام اليومية لهؤلاء العاملين في المجال الإنساني، لكن لا بد لي من القول بأن هذا يوم مشهود بالنسبة لسكان مدينة الدريهمي.

وفي تعز، تفيد التقارير بعروض محتملة من كلا الطرفين بشأن فتح ممرات إنسانية. وأذكر ذلك لأن تعز، بطبيعة الحال، كانت إحدى المسائل التي تم الاتفاق عليها في السويد، تحديدا من أجل التماس مثل هذه الفرص. وآمل أن تُترجم هذه التقارير إلى حقيقة. ويعلم الرب أن تعز تستحق بعض الأخبار السارة، لذلك آمل أن يتم التوصل إلى اتفاق في أعقاب الوعود التي أُطلقت.

وأخيرا، وكما قلت في البداية، هناك بوادر أمل. ويمكننا أن نرى بوضوح أن هناك فرصا هنا ينبغي اغتنامها. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نكون على وعي تام بالتحديات والصعوبات المقبلة. واليوم لدينا بعض المؤشرات الإيجابية، وآمل أن تزداد الأمور وضوحا عندما يجتمع المجلس مرة أخرى بشأن هذه المسألة وأن يكون لدينا المزيد من أوجه اليقين والأسباب التي تدعو إلى التفاؤل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين، مُثنية على العمل الذي تقوم به أفرقتهما في الميدان.

وأعتقد أننا استمعنا إلى وصف شامل جدا لما يجري في عين المكان في الوقت الراهن. وهناك بعض الأجزاء الجيدة جدا، كما قال السيد لوكوك، ولكن هناك أيضا بعض الأمور التي ينبغي أن نراقبها بعناية فائقة. وسأتكلم عن تلك النقاط بعد لحظة.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن الدعم لما أحرزناه من تقدم حتى الآن فيما يتعلق بالعملية السياسية. فخطة مارتن للمضي قدما، بالتوازي مع المشاورات السياسية، في التنفيذ الجاري لاتفاق ستكهولم تستحق كل الثناء. وبطبيعة الحال، إننا نؤيد اتخاذ هذا الإجراء في أسرع وقت ممكن. ونرحب بحضور اللواء غوها، وستتاح لنا الفرصة للاستماع إليه خلال المشاورات. ولكن في غضون ذلك، فإن انخفاض حالات انتهاكات اتفاق ستوكهولم أمر محمود جدا.

كما يسر المملكة المتحدة أننا تمكنا خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة من عقد اجتماعات مع عدد من الزملاء ومع مارتن لدعم جهوده. ويسرنا أيضا أن مجلس الأمن أصدر في ٢٩ آب/أغسطس بيانا رئاسيا بشأن اليمن (S/PRST/2019/9). وكما سمعنا من مارك والسيد غريفيث، فإن الوقت مناسب الآن بالفعل لبذل جهد كبير أخير من أجل الانتهاء من معالجة البعض من هذه المسائل.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، أعتقد أن مارك محق تماما في تذكرنا بأنه على الرغم من الأخبار الجيدة – وأوافق على أن الأنباء بشأن ناقلات النفط جيدة جدا – لا تزال لدينا بعض المسائل الأساسية التي يمكن أن تتسبب في انتكاس الحالة إلى المجاعة أو بعض المخاطر الأخرى. ومن الواضح أن موت ١٣ شخصا كل يوم أمر غير مقبول يؤدي إلى تردي الحالة برمتها في الميدان. وأفهم ما قاله السيد لوكوك عن الحاجة إلى العملات الأجنبية وأفهم أن ما تعنيه كل هذه العوامل، بما في ذلك توفير الوقود، من حيث أثرها غير المباشر على قدرة أبناء شعب اليمن على الحصول على الغذاء. وأعتقد أن ثمة حلقة مفرغة هنا نحتاج إلى أن ننتبه لها.

وفيما يتعلق بالجانب السياسي، فقد انتابنا قلق شديد إزاء تزايد حدة هجمات الحوثي على المملكة العربية السعودية خلال الأشهر الأخيرة. ولكن الإعلان في ٢٠ أيلول/سبتمبر بأن الحوثيين سيوقفون الضربات ضد المملكة العربية السعودية وترحيب المملكة بذلك كان خطوة مهمة باتجاه التهدئة، ونأمل أن يتحقق المزيد من الإجراءات الإيجابية الآن في الميدان.

وفيما يتعلق بما ذكره مارتن عن بوادر الأمل، أعتقد أننا جميعا نريد تبلور تلك البوادر وتطورها. مرة أخرى، من الواضح أننا نقترب من التوصل إلى اتفاق، وإن كان الأمر لا يبدو كذلك تماما هناك. وأعتقد أنه، من مجلس الأمن، ينبغي لنا أن نناشد جميع الأطراف إعطاء هذه الدفعة الأخيرة لاجتياز الخط. وأعتقد أن هذا مهم حقا، ويمكننا أن نتكلم أكثر عن ذلك.

وفيما يتعلق بالجنوب، أعتقد أن الشمول هو مفتاح الاستقرار. إننا نريد اتفاقا يضم ممثلي الجنوب إلى الحكومة اليمنية، ونأمل أن يكون ذلك، بدوره، بمثابة حلقة حميدة ذاتية البقاء. ونثني على السعوديين والآخرين للمحادثات التي عقدت، وعلى الحكومة اليمنية لكل عملها مع المجلس الانتقالي الجنوبي. وما قاله مارتن عن الإفراج عن المحتجزين من جانب واحد من جانب الحوثيين في ٣٠ أيلول/سبتمبر كان، بوضوح، أمرا إيجابيا، ويسرني للغاية أن نرى اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تشارك في ذلك. ويحدونا الأمل في أن يكون هناك المزيد من هذه التدابير ونحن نعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع في اليمن.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى نقطتين محددتين.

أولهما تتعلق بناقلة النفط FSO SAFER. وكما أوضح مارك عدة مرات في هذه القاعة، فإن التمزق أو الانفجار قد يعني تسرب أكثر من مليون برميل من النفط إلى البحر الأحمر. ومن الضروري أن نفعل شيئا حيال ذلك من أجل حماية مصائد الأسماك وسبل عيش اليمنيين العاديين، وكذلك لمنع الآثار البيئية.

ونحن بحاجة إلى مزيد من الجهود بشأن الوصول الإنساني الذي يتدهور في جميع أنحاء البلد، كما قال مارك. وندعو جميع الأطراف إلى الامتثال الفوري للقرار ٢٤٥١ (٢٠١٨).

ثانيا، لقد أثيرت مسألة التمويل والمبالغ المنصرفة. وكانت التطورات خلال الأسبوع الرفيع المستوى في هذا الصدد جديرة بكل ترحيب. ونثني على حكومات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت لمدفوعاتها السخية للغاية، والتي بلغت في مجموعها حوالي ٨٠٠ مليون دولار، وهو أمر مهم للغاية، وينم عن قيادة دولية حقيقية. ولذلك، نعرب عن امتناننا لتلك البلدان. ومع ذلك، نحيط علما بأنه لا يزال هناك عجز في تمويل الاستجابة قدره ١,٥ بليون دولار، ولذلك نحث جميع المانحين على النظر في تقديم المزيد من التمويل لنداء الأمم المتحدة. المملكة المتحدة قدمت تمويلا من تعهدنا البالغ ٣٠٠ مليون دولار تقريبا، وقدمت ٨٧ في المائة من التمويل الذي تعهدنا به للأمم المتحدة هذا العام.

وفي الختام، أردت إثارة قضية البهائيين. فالبهائيون يتعرضون للاضطهاد بسبب معتقداتهم الدينية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. ونحن ندين هذه المعاملة السيئة، ونعتقد أن الاضطهاد المستمر للبهائيين مسألة ينبغي للمجلس أن يوليها اهتماما مستمرا.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، أشكر السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين. سأتناول موضوعين أساسيين: التطورات السياسية والأمنية؛ والتطورات على الصعيد الإنساني.

فيما يتعلق بالتطورات السياسية والأمنية، فقد حملت إحاطة السيد غريفيث مؤشرات حول وجود أجواء إيجابية للدفع قدما في مسار عملية السلام اليمنية، إضافة إلى حدوث تقدم محدود الأثر حيال تنفيذ اتفاق ستكهولم، رغم مرور حوالي ١٠ أشهر على دخوله حيز النفاذ، والذي كان الجمود هو السائد خلال معظم تلك الفترة الزمنية. وقد حظي الشأن اليمني خلال أيلول/سبتمبر الماضي، أثناء انعقاد الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، باهتمام واضح من المجتمع الدولي، كان الدفع خلاله على ضرورة إعلاء دور الحل السياسي كإطار أوحد لحل الأزمة اليمنية. ولعل أبرز تلك التفاعلات الدولية جاءت من خلال الاجتماع الوزاري حول اليمن الذي شاركت دولة الكويت في رئاسة أعماله إلى جانب المملكة المتحدة والسويد، والذي خرج بإعلان ارتكز، في جملة مضامينه المتعددة، على وصف اتفاق ستكهولم بحجر الزاوية في عملية السلام اليمنية، وتنفيذ اتفاق الحديدة من خلال مشاركة الأطراف اليمنية بشكل بناء مع مقترحات الأمم المتحدة بشأن الترتيبات الأمنية، والتي ستسمح بإعادة انتشار القوات وتحقيق آلية الرصد الثلاثية. وكذلك أهمية تنفيذ اتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين والإشارة أيضا إلى إدانة الهجمات التي نفذتها جماعة الحوثي على المنشآت المدنية والمدنيين في المملكة العربية السعودية الشقيقة، وضرورة وقفها دون شروط مسبقة، وحث الأطراف اليمنية على المشاركة في الحوار الذي تيسره المملكة للحفاظ على السلام الإقليمي لليمن، إضافة إلى دعم خطة المبعوث الخاص لعقد مشاورات غير رسمية مع الأطراف اليمنية استعدادا لاستئناف المفاوضات، تلك المفاوضات التي أكدت الكويت استعدادها لاستضافتها مجددا، بالتعاون مع الأمم المتحدة، وذلك للتوصل إلى اتفاق شامل ونهائي لهذه الأزمة وفقا للمرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

بالنسبة للأوضاع الإنسانية، نود تسجيل ارتياحنا لما أشار إليه السيد لوكوك قبل قليل حول استئناف الوكالات الإنسانية لأنشطتها في العديد من المناطق اليمنية نتيجة لتزايد نسبة التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩، حيث بلغت

تعهدات دولة الكويت في مسار دعم أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية في اليمن منذ بدء الأزمة هناك حوالي ٦٠٠ مليون دولار، تم تسليم ٣٥٠ مليون دولار منها للوكالات والمنظمات الدولية والأجهزة الإغاثية. وسنقوم بتسديد بقية ما تعهدنا به قبل نهاية هذا العام. وفي هذا السياق، نؤكد على ضرورة عدم وضع العوائق أمام تدفق مسارات المساعدات الإنسانية وعلى أهمية التعاون مع الوكالات الإنسانية، وعلى رأسها برنامج الغذاء العالمي. ولا بد من الإشادة بالدور الإيجابي للحكومة اليمنية من خلال استمرارها في دفع الرواتب للعاملين في القطاع العام والمتقاعدين، إضافة للجهود المتواصلة للجنة الاقتصادية التابعة لها عبر التسهيلات الممنوحة لضمان تدفق شحنات الوقود إلى البلاد، آملين أن يتم التفاعل بشكل بناء مع مبادرتها المعلنة بتاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر، والخاصة بتأجيل إدخال شحنات المشتقات النفطية إلى ميناء الحديدة.

ونود كذلك أن نعرب عن الأسف العميق نتيجة عدم تمكن الخبراء الأمميين من الوصول إلى خزان صافر النفطي العائم في رأس عيسى، وذلك لإجراء عمليات التقييم والمعاينة المطلوبة، مما ينذر بقرب حدوث كارثة بيئية خطيرة في منطقة البحر الأحمر.

وفي الختام، نؤكد على موقفنا الثابت بأنه لا حل عسكري لهذه الأزمة. ونجدد دعوتنا للأطراف اليمنية للتنفيذ الكامل لاتفاق ستكهولم بعناصره الثلاثة، وبما يؤدي إلى دعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام نحو التوصل إلى حل سياسي مبني على المرجعيات الثلاث المتفق عليها لإنهاء هذه الأزمة وبما يحافظ على استقلال اليمن وسيادته ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غريفيث، ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما.

تبقى الولايات المتحدة ملتزمة تجاه شعب اليمن إذ لا يزال يعاني من إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. وتقلِقُنا التقارير مؤخرا عن انعدام الأمن الغذائي الحاد والواسع النطاق في البلد. ومن غير المقبول أن يكون ١٧ مليون شخص، أي أكثر من مجموع سكان دول أعضاء ثلاث في مجلس الأمن، في حاجة إلى مساعدة غذائية فورية. وبطبيعة الحال، فإن الحالة ستكون أسوأ بكثير بدون مساعدة دولية. وأجزاء كبيرة من تلك المساعدة جاءت من برنامج الأغذية العالمي الذي الولايات المتحدة أكبر الجهات المانحة له. ونحن ممتنون لأن برنامج الأغذية العالمي وسع نطاق الوصول للمستفيدين من حوالي من ٧ ملايين شخص إلى أكثر من ١٢ مليون شخص شهريا في ٢٠١٩. وأنقذت تلك الجهود أرواح الملايين من الناس.

ونعلم أيضا أن مصدر الرزق ليس كافيا، وهذا هو السبب في أن الولايات المتحدة تواصل دعم صحة السكان اليمنيين ورفاههم الاقتصادي. وأعلنّا مؤخرا عن منحة قيمتها أكثر من ١٤ مليون دولار لتعزيز النظم الصحية في اليمن، مما سيحد من وفيات الأمهات والمواليد والأطفال خلال السنوات الثلاث القادمة. وبالإضافة إلى ذلك، تبرعنا بـ ٢٥ مليون دولار دعما لبرنامج التحويلات النقدية في حالات الطوارئ في اليونيسيف، مما يساعد ملايين الأشخاص على الحصول على السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي. وهذان التبرعان ليسا سوى جزأين صغيرين من المساعدة الإنسانية التي تقدمها الولايات المتحدة إلى اليمن منذ عام ٢٠١٥، والبالغ قيمتها أكثر من ٢,٢ بليون دولار.

وعلى الرغم من شعورنا بالفخر لكوننا من أكبر الجهات المانحة الإنسانية لليمن، فإن الاحتياجات كبيرة جدا ليتكفل بها أي بلد. ونحن ممتنون للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وغيرهم الذين قدموا مؤخرا أموالا حاسمة الأهمية إلى البرامج الإنسانية في اليمن. ويجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة على الاضطلاع بعملها لمساعدة اليمنيين الذين

يعانون. وهذه الأموال التي تشتد الحاجة إليها ستتيح المجال أمام المنظمة للقيام بذلك على نحو أكثر فعالية.

وكما قال وكيل الأمين العام لوكوك، فإن السبيل الوحيد لإنهاء المعاناة في اليمن هو وقف الحرب. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان ألا نغفل عن الهدف المتمثل في التوصل إلى حل سياسي في اليمن. ولا نزال ندعم عمل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، ونحن ملتزمون بالتنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة، ولكن لا يمكن أن يكون ذلك على حساب التقدم المحرز بشأن حل سياسي أوسع نطاقا. لقد حان الوقت للسعي لتحقيقهما بصورة متزامنة.

ونفهم أن حكومة الجمهورية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي أحرزا تقدما مهما نحو التوصل إلى اتفاق، ونثمّن ما تبذله المملكة العربية السعودية من جهود لتيسير هذا الحوار. ونرحب أيضا بالإعلان الصادر عن الحوثيين في ٢٠ أيلول/سبتمبر بأنهم سيعلقون الهجمات بالصواريخ على المملكة العربية السعودية. ويحدونا الأمل في أن يكون هذا بمثابة نقطة انطلاق للجهود بقياد الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة.

ولا نزال ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس واحترام المؤسسات الحكومية التي يقوم عليها الاستقرار الاقتصادي، والكف عن وضع العوائق البيروقراطية أمام الاستجابة الإنسانية والسماح لعاملي المساعدة الإنسانية بالوصول دون عراقيل إلى المدنيين المتضررين من الاضطرابات. ويحدونا الأمل في أن تفضي هذه الإجراءات الملموسة إلى مزيد من التهدئة في اليمن، وأنها ستساعد المبعوث الخاص غريفيث وفريقه على تحريك العملية السياسية. لقد عانى الكثير من الناس من ذلك النزاع لفترة طويلة جدا؛ لقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات ملموسة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، مارك لوكوك، على إحاطتيهما.

إن الحالة الإنسانية في اليمن تظل كارثية، ويجب أن ترقى استجابتنا الجماعية إلى مستوى هذا التحدي. وما زال السكان المدنيون يدفعون أغلى ثمن في الاشتباكات؛ وكان شهر أيلول/سبتمبر الشهر الأكثر دموية خلال السنة. واحترام القانون الإنساني الدولي أمر غير قابل للتفاوض. فهو ملزم للجميع. ويجب أن تُعطى أولوية مطلقة لحماية المدنيين، بمن فيهم موظفو المساعدة الإنسانية والطبية، فضلا عن البنية التحتية المدنية.

ويجب أيضا بذل كل جهد لضمان وصول المساعدات الإنسانية فورا وبصورة آمنة ودون عوائق. والقيود المتزايدة التي يفرضها الحوثيون على الجهات الفاعلة الإنسانية تحول دون تلقي الملايين من الناس المساعدة الإنسانية. وهذا أمر غير مقبول. ومن الضروري كذلك أن يتم تقديم التبرعات لخطة الاستجابة الإنسانية بدون تأخير. وفي هذا الصدد، نرحب بالإعلانين الصادرين عن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة خلال الأسبوع الوزاري للجمعية العامة.

إن الحل السياسي وحده هو القادر على وضع نهاية دائمة لمعاناة سكان اليمن. ولذلك، ندعو الأطراف إلى السعي إلى إيجاد حل بمساعدة الأمم المتحدة، في أقرب وقت ممكن ودون شروط مسبقة. ولا يجب أن نبدد أي مزيد من الوقت، علينا أن نعمل بدون تأخير تحقيقا لتلك الغاية، وإن كنا نأسف لأن اتفاق الحديدة لم يُنفذ بالكامل. وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد على الدعم الكامل للمبعوث الخاص. ويمكن للتقدم المحرز نحو وقف الأعمال القتالية أن يسهم في تحقيق ذلك الهدف.

وقد أحطنا علما بما أعلنه الحوثيون في ٢٠ أيلول/سبتمبر من أنهم سيوقفون الغارات على الأراضي السعودية. وهذا الإعلان إيجابيٌ وتبعه انخفاضٌ نسبي في تبادل إطلاق النار. ويجب أن يعقب ذلك إحراز تقدم ملموس على أرض الواقع في الأجل الطويل. وكان الإفراج عن السجناء مؤخراً أمراً مشجعاً. ونحيط

علما بالرسائل الإيجابية التي بعثتها الرياض بشأن اقتراح الحوثيين. ويحدونا الأمل في أن نرى تخفيفا مسرّعا لحدة التوترات.

وتؤدي الأمم المتحدة دورا أساسيا في دعم تلك الجهود، وفي المساعدة على استعادة الثقة بين الطرفين. وعلاوة على ذلك، هناك خطر كبير من أن الاشتباكات في الجنوب ستوجد جبهة أخرى. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز بفضل محادثات جدة التي بدأتها المملكة العربية السعودية. ويبدو أن الاتفاق وشيكٌ، ونأمل في أن يُبرم في أقرب وقت ممكن. إن مشاركة مختلف فئات المجتمع اليمني أمر حاسم لحل النزاع. وتظل مكافحة الإرهاب مسألة ذات أولوية في جنوب اليمن.

ولا تزال فرنسا تحشد كل الجهود وملتزمة بالبحث عن حل سياسي، وهو الحل الوحيد الممكن لذلك النزاع. وستواصل السلطات الفرنسية العمل لتحقيق تلك الغاية، بما في ذلك على أعلى المستويات، في سياق الجهود التي يقودها رئيس الجمهورية، السيد إيمانويل ماكرون، للتخفيف من حدة التوترات في المنطقة.

السيدة موريسون غونساليس (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر السيد مارتن غريفيث، والسيد مارك لوكوك على إحاطتيهما.

لقد استمعنا باهتمام إلى المعلومات المتعلقة بتنفيذ اتفاق ستوكهولم والبيان المفصَّل بشأن الحالة الإنسانية. ونحيط علما بالتقدم المُحرز، الذي عرضه السيد غريفيث على الجبهة السياسية للمضي قدما في تنفيذ اتفاق ستوكهولم، ونثني أيضا على جميع الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع في اليمن.

ونرحب أيضا بالعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في ظل القيادة الحالية للفريق أبهيجيت غوها واستئناف جلسات عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار. ونشعر بالتشجيع إزاء الاتفاقات التي تم التوصل إليها، ولا سيما فيما يتعلق بإعادة نشر القوات على أساس متبادل وتفعيل وقف إطلاق النار الثلاثي وآلية التهدئة. ونشجع على عقد المحادثات بشأن فتح ممرات إنسانية في أقرب وقت ممكن من أجل تخفيف المعاناة الإنسانية، ولا سيما معاناة الأطفال والنساء، مما يكفل وصول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب وبشكل آمن ودون عوائق.

ويثلج صدرنا أن وقف إطلاق النار في الحديدة لا يزال قائما وأن الانتهاكات قد تناقصت. ومع ذلك، نشعر بالقلق من أن العمل لوضع علامات تدل على الألغام الأرضية في الحديدة لم يكتمل بعد. ونحث على المزيد من العمل في هذا الصدد، لأنه يمثل خطوة حاسمة الأهمية في ضمان فعالية العمل الإنساني والانفتاح على الأنشطة الاقتصادية، ولا سيما في ميناء الحديدة.

إننا نشعر بالقلق إزاء الارتفاع السريع في أسعار الوقود في صنعاء وغيرها من المناطق الشمالية، الأمر الذي يؤثر على أداء المستشفيات والعيادات وتشغيل الهياكل الأساسية المهمة للمياه والصرف الصحي. وهذا أمر بالغ الأهمية نظرا لأنه لا يزال يبلغ عن حالات الإصابة بالكوليرا، كما ذكر السيد مارك لوكوك هذا الصباح. ونشير إلى أن ارتفاع أسعار الوقود يؤثر أيضا على تكلفة الغذاء بالنسبة للسكان مما يؤدي إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي.

وقد أدى النزاع المستمر إلى انكماش اقتصادي شديد وانهيار الخدمات الأساسية ألحقا ضررا شديدا بالسكان، وفاقما أوجه الضعف القائمة. وأدى اتساع نطاق النزاع أيضا إلى تشريد هائل لملايين الأشخاص وارتفاع معدلات سوء التغذية، وأثّر بشكل غير متناسب على النساء والأطفال. وإلى جانب النزاع أدى التخلف والفقر إلى حرمان الملايين من الأطفال اليمنيين من حقهم في التعليم والأمل في مستقبل أفضل. ويجب أن تعمل السلطات التعليمية معا لإيجاد حل عاجل لمسألة دفع مرتبات

جميع المدرسين والعاملين في مجال التعليم حتى يتمكن الأطفال من العودة إلى المدارس.

ويجب في ظل الأزمة المستمرة التي تؤثر على شعب اليمن توفير الموارد المالية اللازمة والمتعهد بها لتلبية الاحتياجات العاجلة على وجه السرعة وبطريقة مرنة ويمكن التنبؤ بها. ونود أن ننوه في ذلك الصدد بالتبرعات الكبيرة التي قدمتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن هذا العام. وهي لا شك ستساعد على إنقاذ حياة الملايين من الأشخاص المتضررين من هذا النزاع.

وأخيرا، سيحافظ المجلس على وحدته في مواجهة هذا الوضع الذي يعاني منه الشعب اليمني. وبالإرادة السياسية وحدها سنتمكن من وضع حد لهذه الآفة. وذلك ما يأمل فيه المجتمع الدولي.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحن ممتنون لمارك لوكوك ومارتن غريفيث على إحاطتيهما التفصيليتين عن الوضع العسكري والسياسي والإنساني في الجمهورية اليمنية.

وكما سمعنا اليوم، فلا يزال الوضع في البلد، ولا سيما على الصعيد الإنساني، سيئا. وبالرغم من استمرار وقف الأعمال العدائية في الحديدة، فقد أدى اندلاع القتال في جنوب اليمن في أيلول/سبتمبر إلى تقويض الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية. ونرحب في هذا السياق بالمبادرات ذات الصلة، بما فيها إطلاق الحوار في جدة بهدف التوصل إلى تسوية ودية بين الأطراف. ونرحب أيضا بإعلان مختلف الأطراف عزمها على وقف الهجمات المسلحة والامتناع عن استخدام القوة في حل المشاكل سواء داخل اليمن أو في ما حولها. ويحدونا الأمل في توحيد هذا الاتجاه الإيجابي لصالح التهدئة.

ونشعر بالارتياح لتواتر هذا الزخم للتوصل إلى اتفاق سلام كما يتضح في ترحيب حكومة اليمن والقادة في المملكة العربية السعودية بالمبادرات التي قدمها أنصار الله، على النحو الذي ناقشه السيد غريفيث وعدد من المتكلمين في هذه القاعة اليوم. ونؤيد جهود الوساطة التي يبذلها السيد غريفيث بهدف إقناع الأطراف بعدم جدوى الحل العسكري وأهمية وقف إطلاق النار الشامل ووضع تدابير بناء الثقة. ونرحب في ذلك الصدد بالاجتماع الذي عقد في يومي ٨ و٩ أيلول/سبتمبر في إطار لجنة تنسيق إعادة الانتشار. ونأمل أن تمكن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الاجتماع من تنفيذ اتفاق ستوكهولم للمضي قدما.

وستسهم إعادة نشر القوات العسكرية من الموانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف في تخفيف التوتر في جميع أنحاء البلد، فضلا عن مساعدتها في إزالة العقبات أمام الجوانب الأخرى من اتفاق ستوكهولم، بما في ذلك تبادل الأسرى والتهدئة في تعز، فضلا عن المضي إلى مناقشة الإطار اللازم ومعايير التسوية السلمية.

وما يزال الوضع الإنساني متدهورا ويبدو أقرب إلى الكارثة الكبرى. وهو وضع ما برحنا نتحدث عنه في كل اجتماع بشأن اليمن. ويجب أن يكون تقديم المساعدة الإنسانية إلى اليمن إحدى أولوياتنا القصوى. بيد أن أفضل ضمان للنجاح في معالجة المشاكل الإنسانية يكمن في تحقيق التسوية السلمية التي تمكننا من تقديم تلك المساعدة دون عوائق، وتتيح لنا الفرصة للشروع في إعادة بناء اقتصاد اليمن الذي مزقته الحرب.

ولدينا اعتقاد راسخ بأن حل النزاع في اليمن سيهيء فرصة مستقبلية للتصدي للمشاكل الأخرى الشائكة في المنطقة كذلك. وفي هذا السياق، يبدو المفهوم الروسي المعروف جيدا للأمن الجماعي في الخليج الفارسي أكثر أهمية الآن ويرمي إلى تسوية حالات النزاع ووضع تدابير بناء الثقة والرقابة. ويتسق هذا المفهوم أيضا مع القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) وهو ما واصلنا تذكير

المجلس به دائما والذي كلف الأمين العام، بالتعاون مع دول المنطقة، بوضع منظومة لبناء الثقة والأمن في المنطقة.

السيد دوكلو (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك على إحاطتيهما الهامتين اللتين سلطتا الضوء على وضع يستدعي الاهتمام العاجل من المجلس. ونعتقد أن المعلومات التي قدماها جنبا إلى جنب مع ممثلي المجتمع المدني وهيئات منظومة الأمم المتحدة، ستمكن من الوصول إلى فهم أعمق وأكثر توازنا وموضوعية للخصائص الأساسية لأي نزاع. وينبغي تعزيز هذا في اجتماعات المجلس.

وتراقب بيرو التطورات الجارية في اليمن مع الشعور بالقلق. وتبين الحقائق أن العنف لا يزال مستمرا في مختلف أنحاء البلد، وأنه يؤدي إلى زيادة الخسائر في الأرواح البشرية. ومن الواضح أن تنفيذ الاتفاقات الهامة التي تم التوصل إليها في السويد كان مهمة معقدة للغاية، إذ لا يزال انعدام الثقة بين الأطراف إحدى العقبات الرئيسية في ذلك الصدد. وقد تعزى انتهاكات وقف إطلاق النار والتأخير في العملية إلى حد كبير إلى ذلك العامل.

بيد أن السيد غريفيث قد أبلغ عن بعض المؤشرات الإيجابية. وإذا ما تصرفنا بسرعة وحزم، قد يؤدي ذلك إلى إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق السلام المستدام في اليمن. ونشير هنا تحديدا إلى إفراج حركة أنصار الله المحتجزين ومبادرتها بوقف هجماتها على الأراضي السعودية من جانب واحد. ونتوقع من جميع الأطراف إبداء استعداد مماثل على النحو الذي يتوقعه المجتمع الدولي. ونحثها على عدم تفويت هذه الفرصة السانحة المعززة بكفالة المجلس للامتثال الصارم من جميع الأطراف لتعهداتها.

ونتوقع أيضا أن تترجم هذه التفاهمات اللازمة في حال التوصل إليها إلى جولة جديدة من المشاورات التي تمكن من إحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي شامل بدعم من الأمم المتحدة. ونرى أنه ينبغي بذل جهود بالتوازي وعلى وجه السرعة بهدف الحد من التوترات في جنوب البلد. ونرحب في ذلك الصدد بالمساعي الحميدة للمملكة العربية السعودية، ونأمل أن تؤدي إلى اتفاق مبكر لتوطيد المؤسسات اليمنية والحفاظ على السلامة الإقليمية للبلد.

وتكتسي جميع هذه الجهود المبذولة على الصعيد السياسي أهمية أكثر من ذي قبل. وكما ذكر السيد لوكوك يبدو أن الأزمة الإنسانية متصاعدة في الميدان. وهناك تهديد وشيك بتفشي المجاعة. وأبلغ أيضا عن زيادة في عدد حالات الإصابة بالكوليرا هذا العام.

ونعتقد أنه يجب على المجلس أن يفي بمسؤولياته وأن يكفل الامتثال التام للبيان الرئاسي الذي اعتمد في آب/أغسطس (S/PRST/2019/9). ويشمل ذلك، في جملة أمور، تيسير إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون معوقات، فضلا عن التدفق الحر للسلع التجارية وخاصة الأغذية والأدوية والوقود، على النحو الذي أكده المتكلمون هذا الصباح.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد مجددا على التزام بيرو بتحقيق سلام مستدام في اليمن يضع حدا للكارثة الإنسانية ويعزز الاستقرار الإقليمي ويكفل المساءلة عن الجرائم المرتكبة.

السيد زانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): يود الوفد الصيني أن يشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما. وتدعم الصين المبعوث الخاص غريفيث في جهوده الرامية إلى مواصلة تعزيز العملية السياسية في اليمن. وتشيد بالأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة لما تبذله من جهود دؤوبة لتحسين الوضع الإنساني في ذلك البلد.

وقد استمر النزاع في اليمن مستعرا منذ عدة سنوات، ويسبب معاناة شديدة لشعبه. وأضافت الاشتباكات المتكررة في الشرق الأوسط أبعادا معقدة للبحث عن تسوية سياسية للمسألة في اليمن والوضع في المنطقة. وترى الصين أنه يجب إيلاء الاهتمام في المرحلة القادمة على المسائل التالية.

أولا، من الضروري تعزيز الحوار والثقة المتبادلة وتهيئة الظروف اللازمة لتسوية الخلافات. وقد شهدت الحالة في اليمن مؤخرا تغيرات معقدة. وتشكل الهجمات الأخيرة التي تستهدف المدنيين والمنشآت المدنية أثناء النزاع في جنوب اليمن، بين أمور أخرى، عقبات أمام عملية السلام في الميدان.

وتدعو الصين جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن أي عمل يمكن أن يؤدي إلى تصعيد الحالة.

ومن خلال وساطة المملكة العربية السعودية، تنخرط الحكومة اليمنية والجماعات الجنوبية في حوار بناء، ونأمل أن نرى نتيجة إيجابية في أقرب وقت ممكن. وتتوقع الصين أن تواصل بلدان المنطقة العمل لتهيئة الظروف المواتية لتمكين الأطراف في اليمن من تخفيف حدة التوترات. وندعو جميع الأطراف إلى الاسترشاد أولا وقبل كل شيء بمصالح البلد وشعبه، وتسوية الخلافات من خلال محادثات السلام وغيرها من الوسائل السياسية والعمل للحفاظ بشكل مشترك على سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه.

ثانيا، من الضروري أن يعمل الطرفان بدأب وبحسن نية للوفاء بالالتزامات القائمة وتنفيذ الاتفاقات التي تم بالفعل التوصل إليها تنفيذا كاملا. إن اتفاق ستوكهولم إنجاز هام تحقق من خلال المساعي الحميدة للأمم المتحدة وقد أسهم في الحالة العامة لوقف إطلاق النار في منطقة الحديدة. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وفقا للقرار ٢٤٨١ (٢٠١٩)، قدم الأمين العام استعراضا لأداء بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، خلص فيه إلى أن الجهود التي تبذلها لجنة تنسيق إعادة الانتشار أسهمت بصورة فعالة في الحد من العنف، وهو اعتراف نقدره. وقد ساعدت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وتعاونت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مسائل من قبيل إدارة إيرادات الميناء والإجراءات المتعلقة بالألغام. ونعرب عن التقدير لعملها وعمل اللجنة.

ويحدونا الأمل في أن تواصل الأطراف اليمنية المشاورات مع الاستفادة من المساعي الحميدة للأمم المتحدة بشأن مسائل من قبيل تبادل الأسرى وبيان التفاهم بشأن تعز، وأن تحرز تقدما في وقت مبكر.

ثالثا، يجب علينا أن نواصل النهوض بتسوية سياسية شاملة لمسألة اليمن. وينبغي أن تسعى الأطراف اليمنية إلى التوصل لتسوية سياسية شاملة تستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية ونتائج مؤتمر الحوار الوطني اليمني. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل أداء دورها بوصفها الجهة الرئيسية للمساعي الحميدة. وينبغي أن يبقى مجلس الأمن متحدا وأن يقدم الدعم السياسي القوي. وتدعم الصين المبعوث الخاص غريفيث في الإعداد لاستئناف المفاوضات السياسية الشاملة. ويحدونا الأمل في أن يواصل المبعوث الخاص الاتصالات الوثيقة مع جميع الأطراف اليمنية، ويعزز التفاهم المتبادل بينها، ونحث جميع الأطراف على تنفيذ الالتزامات التي قطعتها بالفعل من أجل إرساء أساس متين للمرحلة المقبلة من المفاوضات السياسية.

رابعا، يجب علينا أن نواصل إيلاء مزيد من الاهتمام والدعم للمسألة الإنسانية في اليمن. إن الحالة الإنسانية في البلد تزداد سوءا، مع تحمل الشعب اليمني القدر الأكبر من المعاناة بسبب المجاعة والكوليرا ونقص النفط وارتفاع الأسعار. وتشجع الصين بلدان المنطقة على مواصلة المساعدة في تخفيف حدة الحالة الإنسانية في اليمن. ويحدونا الأمل في أن تعزز البلدان المانحة التنسيق مع الأمم المتحدة وتفي بالتبرعات التي تعهدت بتقديمها وتكفل وصول الإمدادات الإنسانية إلى جميع الناس والمناطق التي تحتاج إليها. لقد قدمت الصين قدرا كبيرا من الدعم لليمن في مجالات الاقتصاد والتعليم والرعاية الصحية

والغذاء من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف وستواصل القيام بذلك قدر استطاعتها.

السيد بيكستين دو بوستوريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما.

فيما يتعلق بالحديدة، نرحب بالتفعيل السلس لآلية التهدئة ومركز العمليات المشتركة. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى تنفيذ اتفاق الانسحاب واحترام وقف إطلاق النار احتراما تاما وتسوية نقاط الخلاف العالقة. ونرحب بإفراج الحوثيين عن الأسرى ونحث جميع الأطراف على اتخاذ خطوات إضافية لتنفيذ اتفاق تبادل الأسرى وبيان التفاهم بشأن تعز. إن تنفيذ اتفاق ستوكهولم برمته أمر بالغ الأهمية.

وفي الوقت نفسه، لا تبرح بلجيكا تشجع المبعوث الخاص على مواصلة التحضير للخطوات المقبلة في العملية السياسية. ويجب أن تكون العملية شاملة للجميع، مع المشاركة الفعالة للنساء والشباب، وينبغي أن تعكس التنوع العرقي والجغرافية والسياسية لشعب اليمن. وكما جرى التأكيد في البيان الرئاسي المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس (PRST/2019/9)، فإن التوصل إلى اتفاق سياسي تفاوضي إثر حوار شامل للجميع هو السبيل الوحيد للمضي قدما لحل المنازعات ومعالجة الشواغل المشروعة لجميع اليمنيين، بما في ذلك في جنوب البلد. وفي هذا السياق، نرحب بالمحادثات التي تنظمها المملكة العربية السعودية في جدة لمحاولة إيجاد حل للوضع هناك وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة بشكل بناء في تلك المحادثات.

غير أنه سيكون من الضروري زيادة الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية التي لا تزال كارثية، كما سمعنا. ونشيد بالوكالات الإنسانية على عملها الرائع رغم الظروف الصعبة. ومن الضروري أن تقوم جميع الأطراف بتيسير وصول المساعدات الإنسانية واحترام القانون الدولي الإنساني. ونحن نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء تأثير نقص الوقود على الحالة، بما في ذلك خطر ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتداعيات ذلك على تشغيل نظم الضخ والمستشفيات والعيادات. ونحث أطراف النزاع على العمل مع المبعوث الخاص من أجل معالجة هذه التحديات الاقتصادية بطريقة بناءة. ونلاحظ باهتمام إعلان السيد لوكوك أن عددا من السفن التي تنقل الوقود في طريقها حاليا إلى اليمن.

ونود أن نسترعي انتباه المجلس إلى التقرير الممتاز لفريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن عن انتهاكات حقوق الإنسان (A/HRC/42/17)، ونرحب بتجديد مجلس حقوق الإنسان لولايته في أيلول/سبتمبر. وندعو جميع الأطراف إلى أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن العنف في بقية أنحاء البلد لا يزال مستمرا، كما سمعنا مرة أخرى هذا الصباح، ويفاقم من انعدام الثقة بين الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يؤثر على وصول المعونة الإنسانية. ولذلك ندعو جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد. ولا تزال بلجيكا تشعر ببالغ القلق إزاء ارتفاع عدد الأطفال ضحايا الغارات الجوية والقتال البري، ونطالب بأن تتخذ جميع الأطراف تدابير فورية لحماية الأطفال. وأخيرا تتشاطر بلجيكا خيبة أمل وكيل الأمين العام مارك لوكوك بسبب العقبات التي تواجه فريق خبراء الأمم المتحدة الذي تم إيفاده لتقييم حالة ناقلة النفط Safer FSO، مما اضطره إلى التخلي عن المهمة.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفدي بهذه الجلسة عن الحالة في اليمن ويثني على السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما المفصلتين.

وتلاحظ كوت ديفوار مع بالغ القلق مدى استمرار تدهور الحالة الإنسانية في اليمن، الأمر الذي يثير المخاوف من انتشار المجاعة. ووفقا للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، فإن ٨٠ في المائة من السكان، أي ٢٤ مليون شخص، في حاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وعلاوة على ذلك، فإن حوالي ١٧,٨ مليون منهم يفتقرون إلى مياه الشرب و ١٩,٧ مليون شخص لا يملكون سبيلا للحصول على الرعاية الصحية المناسبة. ويفاقم من هذه الصورة القاتمة أن مليوني طفل يمني لا يتلقون تعليمهم بسبب إغلاق مدارسهم أو تدميرها. والأسوأ من ذلك، أن ٢٥٠٠ طفل منهم جندوا قسرا للمشاركة في القتال بين الفصائل.

كما أن بلدي ما زال يساوره القلق إزاء الحالة الاقتصادية الكارثية بنفس القدر. وأكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره المعنون، تقييم أثر الحرب في اليمن، الصادر في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، على الارتفاع المستمر في معدل الفقر، الذي زاد من ٤٧ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٧٥ في المائة في عام ٢٠١٩. ويشير التقرير أيضا إلى أن الصراع الذي طال أمده سيجعل اليمن أفقر بلد في العالم في بضع سنوات، فسيعيش فيه ٧٩ في المائة من السكان تحت خط الفقر، بما في ذلك ٦٥ في المائة سيعيشون في فقر مدقع.

وبالنظر إلى ما سبق ذكره، يكرر وفد بلدي دعوته العاجلة إلى توفير دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف، لعكس مسار تلك الحلقة المفرغة على وجه السرعة، كما يوجه الدعوة إلى جميع أطراف النزاع من أجل احترام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، تعتقد كوت ديفوار أن الحوار الشامل للجميع، بدعم من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، سيتيح التوصل إلى حل سلمي ودائم للأزمة اليمنية. ولذلك، فإننا نرحب مرة أخرى، باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2019/9 الصادر في ٢٩ آب/أغسطس، والذي يدعم الإجراءات التي يقوم بها السيد غريفيث لاستئناف المفاوضات الشاملة. كما نحث مختلف الجهات الفاعلة على مواصلة الخطوات التي اتخذت خلال شهر أيلول/سبتمبر بهدف استئناف العملية السياسية.

ويرحب بلدي أيضا بالمبادرة المشتركة من جانب الكويت، والسويد، وألمانيا، والمملكة المتحدة، والتي أدت إلى عقد اجتماع في ٢٦ أيلول/سبتمبر بين الأطراف اليمنية، والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والمبعوث الخاص لمناقشة السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز العملية السياسية، مع أخذ المقيمين في الجنوب في الاعتبار، لضمان نجاح المحادثات في جدة.

وعلى الصعيد الأمني، يحث وفد بلدي بقوة الأطراف المتحاربة على التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم، الذي تم التوقيع عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بما في ذلك الاتفاق بشأن مدينة الحديدة، وموانئ الحديدة، وصليف، ورأس عيسى بشأن إعادة نشر القوات. ولذا يحث وفد بلدي مختلف الأطراف على مواصلة إعادة نشر القوات العسكرية من الموانئ تحت رعاية لجنة تنسيق إعادة الانتشار، والتعاون بشكل كامل مع بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة بغية كفالة تنقل أفرادها ونقل المعدات اللازمة لأغراض المساعدة الإنسانية دون عراقيل وبسرعة .

وبالإضافة إلى ذلك، يود وفد بلدي أيضا أن يؤكد مجددا دعوته إلى جميع الجهات صاحبة المصلحة باتخاذ مزيد من الإجراءات لمساعدة الأطراف المتحاربة على تسريع العلمية المتعلقة بآلية تبادل ١٥ ٠٠٠ من الأسرى وتنفيذ مذكرة تفاهم مدينة تعز، الأمر الذي من شأنه تسهيل فتح ممرات إنسانية. وما من شك في أن هاتين المبادرتين من العناصر الهامة في عملية

السلام اللازمة لبناء الثقة بين الأطراف. وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان وقف إطلاق النار من جانب الحوثيين في ٢١ أيلول/سبتمبر، فضلا عن إطلاق سراح ٢٩٠ من السجناء في ٣٠ أيلول/سبتمبر، حسبما أكدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وفي الختام، تؤكد كوت ديفوار من جديد اقتناعها بأنه، على الرغم من تعقيد الأزمة اليمنية وخطورتها فمن الممكن حلها على نحو مستدام عن طريق الحلول التوفيقية الجريئة بين أطراف النزاع، في إطار حوار بناء وشامل للجميع، وبمشاركة المقيمين في الجنوب والنساء والمجتمع المدني، على وجه الخصوص.

السيد ليويسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك والمبعوث الخاص مارتن غريفيث على إحاطتيهما الإعلاميتين. لقد رسم وكيل الأمين العام لوكوك صورة قاتمة جدا للحالة في اليمن والعدد المروع من الإصابات في صفوف المدنيين في أيلول/سبتمبر، واستمرار القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، وكما أشار السيد غريفيث، هناك علامات تبعث على الأمل. ويحدونا الأمل في أن تُحدث تلك البوادر من الأمل، عاجلا أم آجلا، فرقا على أرض الواقع للسكان اليمنيين، الذين يعانون كثيرا.

وعلى الرغم من الموقف الموحد للمجلس ومفاده أن الصراع في اليمن لا يمكن حله عسكريا، كما ذكر عدد من الزملاء بالفعل، فإن العنف مستمر بلا هوادة في محافظات يمنية عديدة. وتشعر بولندا ببالغ القلق إزاء أثر ذلك العنف المستمر بلا هوادة على السكان المدنيين، الذين ما زالوا يتحملون وطأة الأعمال العدائية الجارية. ونشعر بالجزع إزاء الانتهاكات المستمرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من جانب أطراف النزاع، بما في ذلك من خلال عمليات القصف في المناطق المكتظة بالسكان، وشن الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية، ورفض وتحويل المعونة الإنسانية، والاحتجاز التعسفي، واستخدام التعذيب. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود وانتشار العنف القائم على نوع الجنس.

ونحث جميع الأطراف المنخرطة في النزاع في اليمن على إعطاء الأولوية لحماية المدنيين، والوقف الفوري للعنف، وتطبيق وقف إطلاق النار على نطاق البلد من أجل الحيلولة دون زيادة النزوح، والإصابات، والأضرار التي تلحق بالبنية التحتية المدنية. ونظرا لأن المعونة الإنسانية بالغة الأهمية بالنسبة للملايين من اليمنيين، يجب رفع جميع القيود المفروضة على تدفق الواردات الإنسانية والتجارية، بما في ذلك شحنات الوقود، على وجه السرعة. وليس ضمان وصول المساعدة الإنسانية المجاني الآمن ودون عراقيل إلى جميع أنحاء البلد مسألة اختيار، بل التزام يجب أن تفي به الأطراف وتحترمه في جميع الأوقات.

ونحيط علما بالتطورات الإيجابية التي حدثت منذ الاجتماع الأخير للمجلس بشأن اليمن (انظر S/PV.8619)، بما في ذلك الإفراج الأحادي عن المحتجزين من جانب حركة أنصار الله. ويحدونا الأمل في أن يستفيد الطرفان من ذلك التطور لتحقيق تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق تبادل السجناء. ونشعر بالتفاؤل أيضا إزاء صرف المملكة العربية السعودية للمبلغ المالي الذي تعهدت بدفعه مما سيمكن وكالات الأمم المتحدة من مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية المهمة للغاية لليمن.

ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لوضع اليمن على طريق السلام والاستقرار. وأحد السبل لتحقيق ذلك هو ضمان التنفيذ الناجح للاتفاق بشأن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة، وصليف، ورأس عيسى، والأحكام المتبقية من اتفاق ستوكهولم، الأمر الذي يمكن أن يساهم في بناء الثقة بين الطرفين. ومع ذلك، فإن السبيل الوحيد لاستعادة السلام والاستقرار الطويل الأمد في اليمن هو التعجيل باستئناف عملية شاملة تقودها الأمم المتحدة ويتولى اليمن زمام العملية السياسية؛ وينبغي أن تجري بالتوازي مع المبادرات السياسية

والأمنية. ونحث الأطراف على رفض الشروط المسبقة والمشاركة البناءة مع المبعوث الخاص من أجل تهيئة الظروف المؤدية إلى استئناف المشاورات الرسمية.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما الإعلاميتين المتعمقتين.

وبعد المتابعة بعناية للإحاطة التي قدمها المبعوث الخاص للأمين العام، وشملت لمحة عامة شاملة للنزاع، اسمحوا لي أن أعرب عن قلقنا العميق إزاء عدم رؤية التقدم المتوخى بموجب اتفاق ستكهولم، الذي تم التوقيع عليه بين حكومة اليمن وحركة الحوثيين في كانون الأول/ديسمبر الماضي. كما أود أن أعرب عن قلقنا إزاء جميع التعقيدات الجلية لمسار النزاع في الأشهر الأخيرة.

وعلى الرغم من هذه الحالة، ينوه وفد غينيا الاستوائية من جهة، بالجهود المشتركة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، ولجنة تنسيق إعادة الانتشار، وجميع شركاء الأمم المتحدة الموجودين حاليا في اليمن. ومن ناحية أخرى، نعترف أيضا بمستوى تعاون الأطراف اليمنية بالنسبة لاتفاق ستوكهولم، مما أتاح التقدم إلى هذه المرحلة.

ونرحب بالنتائج الناجحة التي حققتها لجنة تنسيق إعادة الانتشار في اجتماعات تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، بما في ذلك الاتفاق النهائي بشأن الطرائق التقنية لإعادة نشر القوات من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة، وصليف، ورأس عيسى على مرحلتين، فضلا عن تنفيذ وقف إطلاق النار الثلاثي وآلية التهدئة المؤلفة من ضباط اتصال من الجانبين وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

ونكرر الثناء الذي أعرب عنه المبعوث الخاص على ما أبدته الأطراف من انفتاح تجاه التدابير الجديدة، بما في ذلك الاجتماعات الدورية في المناطق الواقعة على طول خط الجبهة في مدينة الحديدة، وفتح ممرات إنسانية رئيسية. ولكننا نوافق أيضا على أن من المهم أن يُترجم هذا الانفتاح إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع، لأن ذلك من شأنه تحسين سبل وصول السكان اليمنيين إلى الواردات الإنسانية والتجارية التي تشتد الحاجة إليها.

وفي ٢٦ آب/أغسطس، أصدرت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بيانا مشتركا أعربتا فيه عن استعدادهما لتعزيز اتفاق وقف إطلاق النار وتيسير حوار بناء بين الأطراف اليمنية. وبوصفهما بلدين من المنطقة، يحدونا الأمل في أن تسهم هذه المبادرة في جهود الأمم المتحدة من خلال تيسير تهيئة بيئة تفضي إلى التوفيق بين جميع أطراف النزاع.

فمعاناة السكان اليمنيين حتى يومنا هذا أمر لا يطاق. ويندد تقرير صدر مؤخرا عن فريق خبراء في مجال حقوق الإنسان تابع للأمم المتحدة (A/HRC/42/17) بعدد من جرائم الحرب المحتملة، بما فيها القصف العشوائي، والقتل والاحتجاز تعسّفاً، والتعذيب، واستخدام الألغام الأرضية، والعنف الجنسي والجنساني. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلدي جميع الأطراف إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون دعوة الحكومة اليمنية، والحركة الحوثية، والجماعات المسلحة في الجنوب وجميع الأطراف المعنية في اليمن إلى السعي إلى تحرير الأطفال، والنساء والسكان بوجه عام من قبضة هذا الإرهاب الذي يدوم منذ خمس سنوات. وبناء على ذلك، نأمل من أعضاء مجلس الأمن أن يواصلوا دعم جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص، ومن المجتمع الدولي والدول التي لها مصلحة ونفوذ في اليمن أن تمارس ما يلزم من

الضغط على جميع أطراف النزاع من أجل التوصل إلى حل سياسي مستدام.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر مقدميْ الإحاطات الإعلامية، مارتن غريفيث، ومارك لوكوك، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

ونرحب أيما ترحيب ببوادر الأمل المشجعة للعملية السياسية التي أشار إليها مارتن غريفيث، فيما نقر بأن هذه البوادر لا تزال هشة للغاية. ونرحب بحقيقة أن ثمة خطوات ملموسة اتُّخذت في الأيام والأسابيع الأخيرة قد أفضت إلى تغيير إيجابي. ونرحب بإعلان الحوثيين عن وقف الهجمات بالصواريخ على المملكة العربية السعودية، الذي انخفض في أعقابه عدد الهجمات وأُفرج عن عدة مئات من السجناء. إنها خطوات في الاتجاه الصحيح، ونأمل أن تسهم في بناء الثقة بين الأطراف، وتفتح المجال لإعادة الانخراط في العملية السياسية.

ونود أيضا أن نثني على المحادثات الجارية في جدة التي تيسرها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ونرحب بالتقدم الكبير المحرز حتى الآن ونأمل أن تكلل المحادثات بالنجاح بسرعة. إن هذا الحوار يسهم إسهاماً هاماً في العملية السياسية، ويشدد على أهمية اتباع نهج شامل للجميع لتحقيق اتفاق إطاري سياسي أوسع نطاقا. وينبغي أن يكون الحفاظ على السلامة الإقليمية لليمن مبدأ أساسيا للمحادثات. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نؤيد الجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص من أجل بناء الثقة بين الأطراف، ولا سيما فيما يتعلق بميناء الحديدة، واستخدام الإيرادات ومطار صنعاء.

وفيما يتعلق بالمشاورات الأوسع نطاقاً، يجب أن تكون العملية شاملة للجميع، كما ذكر العديد من المتكلمين قبلي، وأن تُشارك فيها المرأة والشباب والمجتمع المدني والمجموعات الإقليمية المختلفة. ويجب ألا يمنع عدم تنفيذ اتفاق استكهولم تنفيذاً كاملا – وهو أمر نأسف له – الأطراف من المشاركة في العملية التي يقودها المبعوث الخاص صوب تسوية سياسية أوسع نطاقا للتوصل في نهاية المطاف إلى إنهاء النزاع من دون مزيد من التأخير. وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى المشاركة على نحو بناء في المقترحات التي قدمها المبعوث الخاص. وأود أيضا أن أشير إلى أن ألمانيا لا تزال ملتزمة بالاضطلاع بدورها في دعم العملية السياسية حيثما أمكننا ذلك، على سبيل المثال، من خلال تيسير عقد الاجتماعات على مختلف المستويات.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، التي من الواضح أنها لا تزال صعبة للغاية، أود أن أبدأ بالإشارة إلى تقرير الفريق المستقل في جنيف، الذي يبين أن جميع الأطراف المعنية بالنزاع تنتهك حقوق الإنسان الأساسية باستمرار. وما من شيء يبرر قتل الأبرياء وتعذيبهم أو إيذاءهم، ويتعين على جميع الأطراف الوفاء بمسؤولياتها بموجب قانون حقوق الإنسان. ويجب أن يخضع الجناة للمساءلة عن جرائمهم. وفي هذا السياق، نرى أنه من المفيد أيضا أن نستمع إلى فريق الخبراء البارزين مباشرة.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فقد كانت إحاطة السيد لوكوك الإعلامية واضحة تماما، ونحث أطراف النزاع على تيسير وصول المساعدات الإنسانية على نحو آمن، وسريع ومن دون عوائق، امتثالا للقرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) ووفاءً بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وفي معرض التعليق بإيجاز على الأولويات الثلاث الأولى التي حددها السيد لوكوك، اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن علينا، في المقام الأول، أن نضمن حماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، لأن الفئات الأشد ضعفا، ولا سيما النساء والأطفال، هي التي تعاني من آثار الحرب أكثر من غيرها. ولا أريد الخوض في مزيد من التفاصيل، ولكن خطوط المواجهة النشطة الثلاثين التي أشار إليها السيد لوكوك تغنينا عن أي بيان. ومن الجيد أن الحالة في تشرين الأول/أكتوبر

قد تحسن قليلا عمّا كانت عليه في الأشهر السابقة، ولكن الصورة العامة، بطبيعة الحال، لا تزال قاتمة للغاية.

ثانيا، فيما يتعلق بمسألة إمكانية وصول المساعدات، فإنا نشهد بيئة تُفرَض فيها القيود على نحو متزايد، ولا سيما في منطقة الشمال، إلى درجة أن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني باتت غير قادرة على تقديم المساعدة الإنسانية الملتزمة بمبادئ العمل الإنسان إلى من هم في أمس الحاجة إليها. إذ يتعذّر الوصول إلى أكثر من ٥ ملايين شخص نتيجة القيود المفروضة على سبل الوصول. ولهذا، فإننا نحث جميع الأطراف على تيسير وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق، والحد من العراقيل البيروقراطية. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن التدخل في شؤون المساعدة الإنسانية على نحو يتعارض مع مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال.

ثالثا، فيما يتعلق بتمويل العمليات الإنسانية، فإننا نرحب أيما ترحيب بالمبالغ التي دفعتها مؤخراً المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة والكويت في إطار التمويل الذي تم التعهد به في جنيف. وبفضل هذه المساهمات السخية، تمّ تفادي مزيد من الانقطاعات في خطوط الإمداد وضمانُ التمويل لمعظم البرامج الإنسانية في اللحظة الأخيرة. ومن أجل كفالة مساعدة موثوقة، فإننا ندعو جميع الجهات المانحة إلى توفير تمويل يكون مرناً قدر المستطاع، ويُقدَّم في أوانه ومن دون شروط.

واسمحوا لي أيضا أن أشاطركم قلقنا إزاء حقيقة أن الأمم المتحدة لم يسمح لها بعدُ بالوصول إلى المرفق العائم والمهجور للتخزين والتفريغ، ناقلةُ النفط ”صافر“، في الحديدة. ويجب ألا نسمح بحدوث انسكاب نفطي محتمل من شأنه أن يفضي إلى كارثة بيئية غير مسبوقة في البحر الأحمر، وندعو جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما الحركة الحوثية، إلى تمكين فريق التقييم التابع للأمم المتحدة من الصعود على متن ناقلة النفط. وبصورة أعم، تدعو ألمانيا جميع أطراف النزاع إلى ضمان حرية تنقل جميع أفراد الأمم المتحدة حتى يتسنى لهم الاضطلاع بمهامهم.

السيد (سوميرات) (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بدايةً أن أتوجه بالشكر إلى المبعوث الخاص غريفيث، ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين. وإننا نثني على الجهود التي يبذلانها ومحاولاتهما الرامية إلى تخفيف حدة النزاع وتقديم المساعدة الإنسانية في الميدان.

وتود إندونيسا، في معرض ردّها على الإحاطتين، التشديد على ثلاث نقاط. أولا، يجب إيلاء الأولوية في الوقت الراهن لتحسين الحالة الأمنية وتعزيز التهدئة. ونرحب بالإشارات الإيجابية التي بدرت من جميع الأطراف مُعربةً عن اهتمامها بتهدئة التوتر، وندعوها إلى تحويل هذه الإشارات إلى مزيد من الإجراءات الإيجابية والملموسة.

وفي هذا الصدد، يشجعنا إطلاق سراح المحتجزين كما ذكر المبعوث الخاص غريفيث. ونأمل مخلصين في أن يؤدي الحد من العنف وخاصة الهجمات عبر الحدود إلى وقف تصعيد العنف في أجزاء أخرى من اليمن.

وفي هذا الصدد نأمل أن نتمكن من تقليل عدد الضحايا. إن إنقاذ الأرواح البشرية شكل دائمًا مصدر اهتمام كبير لإندونيسيا، ولا يزال.

كما نرحب بالتطورات الإيجابية في عدن حيث امتد تراجع أعمال العنف ليشمل الجزء الجنوبي من اليمن. وفي هذا الصدد نشيد بالمساعي الحميدة المستمرة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية. ونعتقد أن خفض التصعيد هذا سيوفر مساحة للأطراف لتعزيز الثقة فيما بينها، الأمر الذي سيكون مفيدًا لاحتمالات استئناف الحوار الثاني.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية وهي أن استئناف محادثات السلام بحلول نهاية العام ينبغي أن يشكل أولوية. لقد مر

عام تقريبًا منذ أن أسفر الحوار الأول عن التوصل إلى اتفاق ستوكهولم. وينبغي للحكومة اليمنية والحوثيين وكذلك الأطراف المعنية الأخرى استئناف الحوار بهدف الالتزام بوقف أوسع لإطلاق النار وإنهاء النزاع. ويمكن للحوار الشامل للجميع بين اليمنيين بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين بمن فيهم ممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والنساء والشباب تحديد الطريق نحو التوصل إلى حل سياسي شامل لمستقبل اليمن. وينبغي أن تدعم الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية العملية.

وتكرر إندونيسيا مرة أخرى دعمها للمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن في مساعيه لاستئناف العملية السياسية لإنهاء النزاع في اليمن. ونتشاطر الرأي الذي عبر عنه مقدما الإحاطتين وبعض أعضاء المجلس الذين تكلموا قبلنا والمتمثل في أن إنهاء الصراع وتحسين الظروف الاقتصادية للبلد يشكلان الوسيلة الوحيدة لوقف الكارثة الإنسانية في اليمن.

ثالثا ينبغي أن يستمر تنفيذ اتفاق ستوكهولم، لا سيما من خلال التنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة. وكما قيل مرارا وتكرارا، تعتبر الحديدة مركز ثقل الأزمة ولا يزال تحقيق تقدم في الحديدة حاسم الأهمية لنجاح الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل للصراع في اليمن.

ويعبر خلالها أيضًا ممر المساعدات الإنسانية، ويتولد من خلال مينائها مصدر دخل للشعب اليمني. وندعو إلى تنفيذ مرحلتي الاتفاق وفقًا للطرائق التقنية للاتفاق ذاته. ونرحب أيضًا بتفعيل الآلية الثلاثية لتعزيز وقف إطلاق النار والتهدئة لمنع وقوع حوادث في محافظة الحديدة وكقناة اتصال مباشرة بين الأطراف تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

وتُظهر الإجراءات الجارية في الحديدة استمرار التزام الأطراف بتنفيذ اتفاق الحديدة وتشكل علامة إيجابية على توسيع نطاق الاتفاق إلى خارج الحديدة.

وأخيرا نحيط علما بتقييم الأمين العام الإيجابي للبعثة. ولا تزال إندونيسيا ملتزمة بدعم عمل الأمم المتحدة في اليمن بما في ذلك من خلال مشاركتها في بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جنوب أفريقيا.

نشكر المبعوث الخاص للأمين العام لليمن السيد مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ السيد مارك لوكوك على إحاطتيهما. وتود جنوب أفريقيا الإعراب عن دعمها للمبعوث الخاص غريفيث وتهنئته على الجهود التي يبذلها من أجل التوصل إلى حل سلمي للحالة في اليمن.

كما نرحب بالفريق أبهيجيت جها ونتمنى له التوفيق في مهامه كرئيس لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

يود وفد بلدي أن يتناول المسألتين التاليتين: الوضع السياسي في اليمن والحالة الإنسانية الوخيمة.

أولاً فيما يتعلق بالوضع السياسي في اليمن فإننا نواصل دعوة جميع الأطراف المعنية بالنزاع في اليمن إلى تخفيف حدة التوتر والالتزام التام بتنفيذ اتفاق ستوكهولم. ونكرر دعمنا للتوصل إلى تسوية سياسية متفاوض عليها تشرك جميع الأطراف في حوار جامع بقيادة اليمن من أجل حل الخلافات ومعالجة المخاوف المشروعة لجميع اليمنيين وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما ندعو الأطراف إلى الانخراط بحسن نية مع المبعوث الخاص غريفيث من أجل استئناف عملية سياسية شاملة للجميع بهدف التوصل إلى تسوية تفاوضية شاملة لإنهاء الصراع بما في ذلك بمشاركة مجدية من النساء والشباب بالتوازي مع استمرار الجهود المبذولة لتنفيذ اتفاق ستوكهولم.

وتحث جنوب أفريقيا أولئك الذين لديهم نفوذ على أطراف الصراع اليمني على ممارسة أقصى قدر من الضغط حتى يتمكن الطرفان من الحفاظ على عمليات السلام الجارية، وتقديم التنازلات الضرورية، والإفراج عن السجناء السياسيين والحفاظ على وقف إطلاق النار وإعادة إطلاق محادثات هادفة ومستمرة بين جميع الأطراف، كما نص اتفاق ستوكهولم. لقد قدم المبعوث الخاص غريفيث للتو إحاطة إلى المجلس، ونحن نشارك الآخرين في شكر المملكة العربية السعودية لحثها على تشجيع المفاوضات اليمنية الواعدة الحالية.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بقلق بالغ إزاء الأزمة الوخيمة التي تعصف باليمن والتي تسببت في معاناة لا تُحصى لملايين المدنيين. ووفقًا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لا تزال الأزمة الإنسانية في اليمن هي الأسوأ في العالم. وأوصل ما يناهز أربع سنوات من الصراع والتدهور الاقتصادي الحاد البلد إلى حافة المجاعة ويفاقم من الاحتياجات في جميع القطاعات.

ويحتاج ما يقدر بنحو ٨٠ في المائة من السكان أي ٢٤ مليون شخص إلى شكل ما من أشكال المساعدة الإنسانية أو الحماية، بما في ذلك ١٤,٣ مليون شخص في حاجة ماسة إليها. وتتفاقم شدة احتياجاتهم حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدات بنسبة ٢٧ في المائة مقارنة بالعام الماضي.

ويعاني ثلثا جميع المناطق في البلد بالفعل من فترة ما قبل المجاعة ويواجه الثلث المتبقي جوانب ضعف حادة متعددة. ويقدر أن ٨٥ ٠٠٠ طفل يمني تقل أعمارهم عن خمس سنوات ربما ماتوا بسبب الجوع.

وتوقف ما يناهز مليوني طفل يمني عن الذهاب إلى المدارس منذ بداية الحرب، ووفقًا لليونيسيف فإن العديد من المدارس قد تضرر أو لم يعد مستخدما أو أصبح ملاجئ للمشردين.

علاوة على ذلك فقد انضم حوالي ٢٥٠٠ طفل إلى القتال وأكثر من نصف الفتيات اليمنيات الآن متزوجات قبل بلوغ سن الخامسة عشرة.

وقد أدى الصراع المسلح في اليمن إلى مقتل وجرح آلاف المدنيين اليمنيين منذ بدايته. ووفقًا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قُتل حوالي ٧ ٠٠٠ مدني وأصيب أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص، ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي للضحايا المدنيين أكبر من ذلك بكثير.

ونزح آلاف آخرون بسبب القتال، ويعاني الملايين من نقص في الغذاء والرعاية الطبية. وفي هذا الصدد نحث المانحين على الوفاء على سبيل الاستعجال بالتعهدات التي قطعوها في إطار خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية من أجل المساعدة في معالجة الحالة الإنسانية الأليمة.

وتشكر جنوب أفريقيا جميع المانحين الذين تكرموا بصرف ما تعهدوا به، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والكويت والإمارات العربية المتحدة، ونحن ممتنون للتبرعات الكثيرة الأخرى مثل تلك التي أعلنت عنها الصين اليوم.

كما ندعو أطراف النزاع إلى السماح بالمرور الحر والمنتظم وغير المتنازع عليه للأغذية وغيرها من أشكال الإغاثة الإنسانية وعدم اتخاذ إجراءات قد تحرم المدنيين من حقوقهم في الحصول على الغذاء والرعاية الصحية.

وندعو جميع الأطراف إلى تسهيل الوصول إلى الإغاثة الإنسانية التي يحتاجها الشعب اليمني بشدة. وفي هذا الصدد، نذكّر أطراف النزاع بأنه ينبغي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لاحترام اتفاقيات جنيف. كما ندعو جميع أطراف النزاع إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان.

وهذه الأزمة الإنسانية غير المسبوقة هي مؤشر قوي على الخسائر البشرية الناجمة عن استمرار المواجهات العسكرية والصراع في اليمن، الأمر الذي يتطلب التزاما عاجلا بوقف إطلاق النار والسعي للتوصل إلى حل تفاوضي سلمي وشامل للأزمة.

في الختام نود أن نعيد التأكيد على أن تسوية سياسية تفاوضية بقيادة اليمن تكون شاملة للجميع وعادلة وتضع مصالح جميع المواطنين في اليمن أولا، هي الحل الوحيد المستدام لهذا الصراع. وتقدر جنوب أفريقيا مبادرات جميع الأطراف الفاعلة التي هيأت البيئة الأمنية الحالية الأفضل، وزادت من فرص تحقيق السلام في اليمن.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): في البداية، أتوجه إليكم، سعادة السفير ماتجيلا، بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم ولوفد بلدكم الصديق كل التوفيق والنجاح. كما نتوجه بالشكر للسيد مارك لوكوك والسيد مارتن غريفيث على إحاطتيهما.

لقد سعت الحكومة اليمنية بشتى الطرق ومختلف الوسائل لتحقيق السلام المستدام وإنهاء معاناة الشعب اليمني جراء الحرب الظالمة التي شنتها الميليشيات الحوثية المسلحة، وأبدت أقصى درجات المرونة لتنفيذ اتفاق ستوكهولم وقبلت بجميع المقترحات التي عرضها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث، للوصول إلى حل سياسي شامل للنزاع في اليمن مبني على المرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي: مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). ولكن الميليشيات الحوثية تقتات على الحرب وعدم الاستقرار، نهجها في ذلك نهج إيران، الداعم لتلك الميليشيات والمحرك الرئيسي المسؤول عن زعزعة الأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة.

وتؤكد الحكومة اليمنية أهمية تنفيذ اتفاق ستوكهولم الذي يمثل خطوة إيجابية نحو تحقيق السلام الشامل والمستدام وإنهاء معاناة أبناء شعبنا اليمني. وقد عبرت الحكومة عن التزامها الكامل بتنفيذ هذا الاتفاق وأكدت أن معالجة قضية الأمن والسلطة المحلية هي المدخل المهم لإحراز أي تقدم في تنفيذ اتفاق الحديدة. وتثمن، في نفس الوقت، الجهود الحثيثة التي يبذلها الفريق أبهيجيت غوها، رئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة ورئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار، لتثبيت وقف إطلاق النار والتهدئة في محافظة الحديدة ونشر المراقبين على خطوط التماس ونقاط المراقبة، على النحو المتفق عليه في الاجتماع المشترك السادس للجنة تنسيق إعادة الانتشار. وقد أبلغه الفريق الحكومي بجاهزيته لنشر المراقبين منذ الأسبوع الأول بعد الاجتماع المذكور، لما لذلك من أهمية في تثبيت التهدئة ومنع أي خروقات. إن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه سيسهل عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار بالإضافة إلى تسهيل أعمال المساعدة الإنسانية.

وتؤكد الحكومة اليمنية مجددا أن الانتقال إلى أي مشاورات سياسية حول التسوية الشاملة للصراع مرهون بتنفيذ اتفاق ستوكهولم، وهو ما ينبغي للمجلس والمجتمع الدولي العمل على تحقيقه لأن من لا يلتزم بالاتفاقات السابقة لن يمتثل لأي اتفاقات أو تسوية سياسية لاحقة.

تشيد الحكومة اليمنية وتثمن عاليا الجهود التي يبذلها الأشقاء في المملكة العربية السعودية لإنجاح حوار جدة، بما يفضي إلى عودة الدولة بجميع مؤسساتها إلى العاصمة المؤقتة، عدن، وتوحيد جهود الأجهزة الأمنية والعسكرية بما يحفظ أمن واستقرار ووحدة وسلامة الأراضي اليمنية وتوحيد كل الجهود صوب تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في إنهاء انقلاب

الميليشيات الحوثية المسلحة ومواجهة النفوذ الإيراني في اليمن وفي المنطقة واستعادة مؤسسات الدولة المختطفة وتعزيزها.

إن استغلال المعاناة الإنسانية للشعب اليمني وسيلة لتحقيق مكاسب سياسية أمر غير مقبول ومرفوض مطلقا، حيث تواصل الميليشيات الحوثية رفضها لمقترح إعادة فتح مطار صنعاء أمام الرحلات الداخلية وتسهيل سفر المواطنين الذين يتحملون أعباء ساعات طويلة من السفر عبر الطرق البرية. وقد قامت الحكومة اليمنية، بتوجيه من فخامة الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية، خلال جولة مشاورات ستوكهولم وبعدها بتقديم مبادرة لإعادة فتح مطار صنعاء، قدمت فيها التنازلات من أجل رفع المعاناة عن المواطنين من خلال استئناف الرحلات الداخلية، مع اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة التهديدات الأمنية المحتملة حيث لا يمكن استئناف الرحلات الدولية عبر مطار تسيطر عليه الميليشيات الحوثية.

كما تجدد الحكومة اليمنية التزامها بتنفيذ اتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين والمختطفين والمخفيين قسرا في سجون الميليشيات وفق مبدأ ”الكل مقابل الكل“ الذي تم التوافق عليه في ستوكهولم، وفق توجيهات فخامة رئيس الجمهورية. وما قامت به الميليشيات الحوثية من إطلاق سراح عدد من المدنيين خطوة غير كافية. ولذلك، نؤكد أن إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين، ”الكل مقابل الكل“، هو مسألة وقضية إنسانية بحتة لا تخضع للمكاسب السياسية. وعلى نفس السياق، نؤكد على أهمية رفع الحصار الجائر من قبل الميليشيات الحوثية عن مدينة تعز وإنهاء معاناة أهلها.

دأبت الحكومة اليمنية على اتخاذ جملة من الإجراءات الاقتصادية اللازمة لدعم العملة الوطنية واستقرار الاقتصاد حيث لا يمكن مواجهة الأزمة الإنسانية من خلال عمليات الإغاثة أو السلال الغذائية بمفردها. وبالرغم من القلق الكبير الذي أبداه المجتمع الدولي حول القرار ٧٥ المتعلق باستيراد المشتقات النفطية، فإننا اليوم، وبعد ما يقارب العام، نرى جليا نجاعة هذا القرار في إعادة الدورة المالية إلى مكانها الطبيعي عبر المصارف اليمنية والدولية الخاضعة للرقابة وما يترتب عليه من تحسن واستقرار في سعر العملة الوطنية دون خلق أي عجز في توفير المشتقات النفطية في السوق المحلية. وبالمثل، يهدف القرار ٤٩ إلى تعزيز مهام الدولة ومسؤولياتها لتحسين إيراداتها والإيفاء بالتزاماتها حيال المواطنين في جميع المحافظات اليمنية. فمنذ تطبيقه في ٨ آب/أغسطس من هذا العام، استطاعت الحكومة زيادة تحصيل الإيرادات في المناطق المحررة دون زيادة تُذكر في أسعار المشتقات النفطية أو حدوث أي أزمات، بل وأبدى تجار القطاع الخاص جاهزيتهم للامتثال لإجراءات القرار لولا الضغوط التي تمارسها الميليشيات الحوثية عليهم. وقد أعربت الحكومة عن استعدادها لنقل الوقود بمختلف أنواعه إلى المناطق كافة، بما فيها المناطق الخاضعة لسيطرة الميليشيات الحوثية بحسب الاحتياج وبأسعار أقل من تلك المفروضة من قبل تلك الميليشيات، على أن تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية الرقابة على الأعمال العائدة من الرسوم الجمركية والضريبية لهذه المشتقات والتي سيلتزم التجار أصحاب هذه السفن بإيداعها في فرع البنك المركزي في الحديدة وضمان عدم سحبها أو استخدامها من قبل تلك الميليشيات ولأغراض بخلاف صرف مرتبات الموظفين المدنيين أو قيام تلك الميليشيات بفرض أو تحصيل أي جبايات أو رسوم أخرى على التجار، كي لا يتأثر بذلك سعر المشتقات النفطية في السوق. وكما ذكر السيد لوكوك فإن الحكومة اليمنية بادرت بالسماح لعشر سفن محملة بالمشتقات النفطية قبالة ميناء الحديدة وتفريغها وفقا لضوابط القرار ٧٥.

استوعبت الحكومة اليمنية، منذ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، رواتب ٦٣ في المائة من موظفي الدولة، منهم ما يقارب ٠٠٠ ٨٢ موظف في المناطق الخاضعة لسيطرة الميليشيات الحوثية، وما يزيد عن ٠٠٠ ١٢٣ متقاعد في تلك

المناطق. وتؤكد الحكومة أن إيرادات الجمارك والضرائب على المشتقات النفطية ستساعد في استمرار الدفع ومحاولة استيعاب قطاعات أخرى جديدة من موظفي الدولة. وبالرغم مما تم تحقيقه من استقرار في قيمة العملة الوطنية وتأثيره الإيجابي على الصعيدين الاقتصادي والإنساني، فإن الأمر يتطلب المزيد من الإجراءات بالتعاون مع المجتمع الدولي لتعزيز احتياطي البنك المركزي من العملة الصعبة والإسهام في تغطية الفجوة التمويلية لدفع الرواتب. وتتطلع الحكومة اليمنية إلى العمل مع الأشقاء والأصدقاء المانحين والشركاء في التنمية للتغلب على التحديات الاقتصادية والإنسانية والتنموية والبدء في الإعداد والتحضير لمرحلة إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي ورسم مستقبل أكثر إشراقا لليمن واليمنيين يسوده السلام.

وهنا نتقدم بالشكر للدول الصديقة والشقيقة والمنظمات الدولية المانحة على دعمها تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام ٢٠١٩، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية الشقيقة ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين.

وتدين الحكومة اليمنية استمرار الميليشيات الحوثية في عرقلة عمل المنظمات الدولية العاملة في اليمن، التي كان آخرها قيامها بطرد ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وسحب تصريح سفره وإرغامه على مغادرة صنعاء. إن مثل هذه الممارسات توضح للعالم بجلاء الدور الذي تقوم به الميليشيات الحوثية لإضعاف عمل تلك المنظمات. كما تدعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى الوقوف بحزم وإدانة جميع الممارسات والانتهاكات التي تهدف إلى عرقلة وصول المساعدات الإنسانية وتخويف وإرهاب العاملين في المجال الإنساني في المناطق التي لا تزال ترزح تحت وطأة وسيطرة هذه الميليشيات واتخاذ إجراءات حازمة لضمان عدم المساس بأمان وسلامة وحيادية موظفي المنظمات الدولية والوكالات الدولية في اليمن.

ولا يفوتنا هنا، في هذا المقام، التذكير بحالة ناقلة النفط العائمة ”صافر“ ومخاطر بقائها من دون تقييم لحالتها الفنية الراهنة. ونجدد، هنا دعوة المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى ممارسة المزيد من الضغوط على الميليشيات الحوثية وعدم الانتظار لحين حدوث كارثة بيئية خطيرة قد تؤدي في حال حدوثها إلى كارثة بيئية غير مسبوقة تضاهي أربعة أضعاف كمية النفط التي تسربت في حادثة نفط إكسون فالديز عام ١٩٨٩، حسب التقارير الأممية.

وفي الختام، ستعود الدولة اليمنية وستنتهي مظاهر الانقلاب والتمرد والفوضى كافة في كل شبر من تراب الوطن اليمني العزيز والغالي. وسينعم اليمنيون بوطن آمن ومستقر وعزيز في ظل دولة اتحادية عادلة تعبر عن تطلعاتهم وتحمي حقوقهم في الشراكة والتنمية والعيش الكريم وتعزيز أمجاد حاضر ومستقبل اليمن المبني على حضارة شعب أبي كريم وتاريخ إنساني عظيم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.